محضر الجلسة رقم 739

التاريخ: الأربعاء 09 محرم 1432هـ (15 دجنبر 2010 م)
الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السابعة والدقيقة السابعة عشر بعد الزوال.
جدول الأعمال: مواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نستأنف اليوم أعمالنا بالاستماع إلى باقي الفرق البرلمانية، وفي هذا الإطار أعطي الكلمة للأستاذ عبد الحميد، رئيس الفريق الحركي في إطار 40 دقيقة.

تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،

للأسف مرة أخرى عشنا هذا الصباح مهزلة من المهازل حتى لا أقول عبثا، كيف يعقل أن يتم التصويت على ميزانية فرعية وضد هذه الميزانية، وتقوم القيامة على ذلك، ويتم إعادة التصويت؟

هاته المسألة لابد من أن نؤكد أنها تمس في العمق الديمقراطية.

هذه نقطة نظام وأكثر من نقطة نظام، ماشي المرة الأولى اللي كان فيها هاد الشي، من حقي أن أتكلم، من حق أن أعبر على موقفي، من حقي، المسألة ليست مسألة أغلبية ولا معارضة، المسألة هي مسألة المساس بالصوت وبسمعة المؤسسة، لقد تم التصويت.. خليني أحترمك السي بيجديكن.

سعادة الرئيس أعطاني الكلمة، ما عندكش الحق تقاطعني، اسمح لي، أنا ماشي من النوع اللي اسميتو، هذه نقطة نظام.. الديمقراطية راه سلوك، راه ممارسة، راه قناعة، ماشي هضرة، ماشي تصويت في جنح الظلام.

السيد الرئيس:

الأستاذ أفرياط أرجوك، الله يخليكم لا تعكروا صفو جونا اليوم.

فعلا نقطة نظام تتعلق بسير الجلسة، وإذا كانت هناك رغبة في إحاطة علم ما، فكان من الممكن أن تكون داخل الجلسة، نحن تعطلنا ساعتين فقط لأن اللجنة كانت مجتمعة، ولم أعتذر نظرا لأن توضيح الواضحات من المفضحات، وبالتالي سنستأنف عملنا.

تفضل السي عبد الحميد.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة العامة، لأعرض منظورنا لمضامين مشروع ميزانية 2011 المعروضة على مجلسنا الموقر، ولأبسط أمامكم قراءتنا لسياقها العام وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك انطلاقا من قناعتنا السياسية والفكرية المبنية على قيم وتوجهات المدرسة الحركية بعمقها الوطني وصلبها الشعبي، مدرسة رهانها العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بشكل متوازن مجاليا وجهويا واجتماعيا، مدرسة برصيد نضالي وطني صادق على مدى أزيد من نصف قرن من أجل مغرب ديمقراطي، تنموي، دائم الوفاء لمقدساته وثوابته، ودائم التمسك بهويته الأصيلة، الممتدة بروح الوحدة في التنوع والمتشبعة بكيمياء الانفتاح على الآخر والمحيط، مغرب يكرم كافة أبنائه ويعمم العيش الكريم على كافة فئاته في مداشره وقبائله، في بواديه ومدنه، مغرب الحق المقرون بالواجب والحرية المؤطرة بالمسؤولية، مغرب دائم النضال والتعبئة من أجل تحصين واستكمال وحدته الترابية في حدوده الحقة، فهذا هو المغرب الذي نريد، فهذا هو المغرب الذي نريد .

إننا، السيد الرئيس، حين نرسم خطوط هذه المرجعية التي تؤطر خطنا السياسي لأننا نعتبر المشروع الذي نحن بصدد مناقشته ليس مجرد أرقام صماء أو معادلات حسابية جوفاء، ولا هو قانون بخلفية قطاعية أو فئوية، أو لحظة عابرة في عمر حكومة، بل هو محور للسياسات العمومية وبوصلة لتوجهات إستراتيجية، ترهن مستقبل الأجيال والبلاد، بل هو أيضا ترجمة مالية لاختيارات الحكومة على مدى سنة من الناحية الرقمية، ولكن بتأثير على مدى سنوات من حيث انعكاساتها وأبعادها، برامجها ونتائجها.

وهذا المنظور هو الذي يجعلنا في الفريق الحركي نجنح دائما الى مقاربة نسقية وما فوق محاسباتية لأرقام المشروع وفرضياته، لأن الأهم في اعتقادنا هو أثر الأرقام ومخلفاتها على أرض الواقع وليس الأرقام في حد ذاتها، فنحن من الذين ينتصرون للنتائج قبل المسلمات والمقدمات، ومن زبناء الأشياء المعقولة قبل الأشياء المثيرة.

السيد الرئيس المحترم،

قبل الخوض في عمق الاختيارات والتوجهات التي تحكم مشروع الميزانية، لا بد أن نتوقف عند أم القضايا التي تشغل بال الشعب المغربي بكافة مؤسساته ومكوناته، ألا وهي قضيتنا الأولى المتمثلة في ملف وحدتنا الترابية، هذا الملف الذي يعرف ثلاثة مسارات: مسار النجاح المتواصل لمبادرة الحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية، في إطار الجهوية الموسعة وتحت السيادة المغربية، والتي تحظى بترحيب منقطع النظير في مختلف المحافل الدولية بل وحتى في صفوف المحتجزين في مخيمات تندوف، ومسار المفاوضات المتواصلة بين الأطراف المعنية تحت إشراف أممي في ضوء التزام المغرب بالشرعية الدولية التي أكدت أكثر من مرة هشاشة طروحات خصوم وحدتنا الترابية، وبالمقابل أكدت إرادة المغرب الصادقة في إيجاد حل لهذا النزاع المفتعل، مما جعل بلادنا في موقع قوة وكرس صواب الموقف المغربي المسنود بعدالة قضيته وحقوقه المشروعة في تأمين وحدته الراسخة.

وتلكم حقيقة يؤكدها المسار الثالث الذي عرى زيف وتهافت مواقف الخصوم من خلال ركوبهم موجة التضليل وافتعال المناورات والركوب على أحداث ذات صبغة اجتماعية واللجوء إلى ممارسات إجرامية وإرهابية بغية إخفاء عجزهم وهزيمتهم، ولنا في ما رافق أحداث العيون من تزييف وتحريف أكبر دليل على وصول الوهم الانفصالي إلى الطريق المسدود، هذا الوهم الذي ظل حكام الجزائر يعيشون على ريعه السياسوي مند عقود ضدا على حقوق الشعب الجزائري الشقيق في الديمقراطية والتنمية وفي توزيع عادل لثرواته التي سخرها حكامه ومخابراته لصناعة الفتن واغتيال الحلم المغاربي المشروع ومعاكسة حقوق المغرب في وحدته وأراضيه.

إن الحرب المعلنة اليوم ضد بلادنا، ليست حرب تقرير مصير في جزء من تراب المملكة المغربية، كما تدعي الجزائر لأنها أول من يدرك جيدا أنها أرض مغربية وستظل كذلك، ولكنها حرب ضد الأوراش التنموية الكبرى، وضد الإشعاع الحقوقي والديمقراطي لبلادنا رغم محدودية إمكانياتها وثرواتها، وذلك في زمن تنخر فيه الأزمة الداخلية كيان جارتنا الشرقية وجارتنا الشمالية، وهذه وضعية ألفت بين قلوب حكام الجزائر وأطراف سياسية وإعلامية إسبانية، على رأسها الحزب الشعبي، على مسار الحقد والضغينة والتآمر ضد بلد عظيم إسمه المغرب، قدم دائما دروسا في الوحدة والتضامن وقهر دوما مكائد الخصوم بتلاحم الملك والشعب، فكما الأمس واليوم وغدا لن يفرط المغرب في شبر من ترابه في شماله كما جنوبه، في غربه كما شرقه، ولن تشغلنا كذلك المخططات السياسوية والدعاية الإعلامية المغرضة الجزائرية والإسبانية عن استرجاع سبتة ومليلية وباقي الجزر والثغور التي تحتلها إسبانيا، ولن ننسى صحراءنا الشرقية المغتصبة، والتي يستغل حكام الجزائر خيراتها لشراء ذمم بعض الحقوقيين الإسبان المزيفين وبعض المندسين في الإعلام الإسباني وتمويل عصابات البوليساريو وخلق مناخ لانتعاش فلول الإرهاب في جنوب الصحراء والساحل.

وفي هذا الإطار، السيد الرئيس، نؤكد مرة أخرى على ضرورة العمل على تنزيل مشروع الحكم الذاتي في إطار خيار الجهوية الموسعة عبر بلورة خريطة جهوية جديدة، تكون سندا لحشد مزيد من الدعم للمبادرة المغربية ووضع خصوم وحدتنا الترابية أمام الأمر الواقع، قناعة منا أن ما يسمى جبهة البوليساريو لا تمثل إلا نفسها وأسيادها من ضباط الجزائر والمخابرات الجزائرية.

كما نؤكد أن الاستفتاء المطروح اليوم هو الذي يجب أن ينظم في المخيمات لمساءلة المحتجزين حول من يرغب في العودة إلى وطنه الأم ومن يريد أن ينتشر في أرض الله الواسعة، بعد أن تأكد بالملموس أن شعارات الانفصال ما هي إلا واجهة لتغذية الإرهاب وتمديد عمر القاعدة في جنوب الصحراء، وضخ الدماء والأموال في شرايين أوكار إرهابية، يوظفها النظام الجزائري لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة بحثا عن موقع قدم في قطار عالم جديد لا يستطيع هذا النظام ركوبه بتذكرة الديمقراطية والتنمية والتكتل الإقليمي المنشود، فقط لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

نطالب الحكومة أيضا بفتح جدي لملف الثغور الشمالية المحتلة وطرح ملف الصحراء الشرقية المغتصبة، كما نقترح كذلك خلق مركز وطني للدبلوماسية، ينسق بين جهود الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية بمختلف مكوناتها وأشكالها، ويتولى إعداد الدراسات والملفات لتأهيل الأداء الدبلوماسي لمختلف مؤسساتنا الوطنية.

ندعو الحكومة من جهة أخرى إلى عدم التساهل أو تقديم أي تنازل بخصوص اتفاقية الصيد البحري التي نحن مقبلون على تجديدها في الشهور القليلة القادمة لأن الثروة ثروتنا والشراكة رهينة بشروطنا، فنعم لتعميق الشراكة الإستراتيجية مع الإتحاد الأوروبي، نعم لتعزيز التعاون والتنسيق مع المملكة المغربية، لكن ليس على حساب مصالح وحقوق وسيادة بلادنا.

من جهة أخرى، السيد الرئيس، لابد أن نسجل بأسف شديد سوء التدبير الذي رافق وفد الشباب المغربي المشارك في أشغال المهرجان الدولي للشباب والطلبة في جنوب إفريقيا، وما تعرض له وفد الشباب الحركي من إقصاء ممنهج من طرف المشرفين على الوفد المغربي وحرمانه من طرفهم، رغم تواجدهم بعين المكان، من المشاركة في أشغال هذه التظاهرة الدولية التي يهيمن عليها خصوم وحدتنا الترابية ويوجهون أشغالها في اتجاه المس بحقوق المغرب في وحدته وأمنه واستقراره، داعين الحكومة إلى تقديم توضيحات حول هذه الممارسات الإقصائية والسياسوية الضيقة.

السيد الرئيس المحترم،

يشكل المشروع الحالي ما قبل الأخير في عمر الحكومة وبالتالي يطرح السؤال حول مدى استجابته لمضامين وتوجهات التصريح الحكومي في نسختيه، كما تتأسس مرجعية هذا المشروع أيضا على خطابات ملكية سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تضمنت على

مدى العشرية الأخيرة ركائز المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي المنشود، وتم تصريفها في خطابات متناسقة، بلورت رؤية ملكية حكيمة مبنية على توجيهات تنموية وإصلاحات مؤسساتية وحقوقية وإستراتيجية، أطرت خيار الجهوية الموسعة وإصلاح القضاء وتفعيل دور المؤسسات المنتخبة والتمثيلية والتجند لمعالجة تداعيات الأزمة العالمية، والعمل على استعادة الثقة والنبل في العمل البرلماني والسياسي والحزبي في أفق الانتخابات المقبلة، كما وضعت التوجيهات الملكية الحكيمة إطار للعناية بالبيئة والعناية بقضايا التعليم لتوسيع قاعدة التشغيل ودعم أسس التنمية البشرية.

وفي هذا السياق، نسجل اعتزازنا الكبير بأهمية الأوراش الكبرى التي يشرف عليها جلالة الملك نصره الله في مختلف جهات المملكة، وتفقده الدائم والمتواصل لأوضاع المواطنين وأحوالهم الاجتماعية في المدن كما البوادي والمناطق النائية كتجسيد لسياسة القرب وأجرأة للمفهوم الجديد للسلطة، وهما اختياران، ننتظر من كافة المسؤولين الحكوميين الإقتداء بهما من خلال القرب والإنصات للمواطنين وتفعيل التدبير التشاركي لقضاياهم ومشاكلهم.

كما ننتظر من الحكومة مزيدا من العمل من أجل بلورة عناصر هذا المشروع المجتمعي الذي يؤسس له صاحب الجلالة وترجمتها في الميزانية الحالية والميزانية المقبلة.

السيد الرئيس المحترم،

نحن واعون أن هذا المشروع تحكمه ظرفية عالمية محكومة بالأزمة المالية، والتي أصبحت اقتصادية وأخذت طابعا اجتماعيا، وهو ما أثر سلبا على دينامية الاقتصاد الوطني وقلص من مردودية قطاعاته الرئيسية وزعزع المداخيل الرئيسية لتغذية الميزانية العامة، ومع غياب رؤية استباقية لمواجهة الأزمة واستغلال انتعاش الاقتصاد الوطني في السنوات الماضية، أصبح الاعتماد على الطلب الداخلي ملجأ وحيدا لتدبير واقع الأزمة.

كما نسجل الضعف الملحوظ في مجال الدبلوماسية الاقتصادية وفقدان المبادرة على استكشاف أسواق جديدة، والتي هي في منأى عن الحجم الكارثي للأزمة، وهو ما تداركته الحكومة في مشروع الميزانية الحالية عبر إعلان عزمها التوجه نحو الأسواق الإفريقية، وهو إجراء نثمنه ونزكيه لما له من تداعيات إيجابية على بلادنا في مختلف المستويات والجوانب.

لابد كذلك أن نشيد بحرص الحكومة، رغم محدودية الإمكانيات والظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من هامش المبادرة، على رفع وتيرة الاستثمار العمومي ومواصلة تمويل الأوراش البنيوية والتنموية الجذابة للاستثمار الواعد بتوسيع قاعدة التشغيل وتعزيز سياسة الأقطاب الجهوية للتنمية، وضخ روح الدينامية في دواليب الاقتصاد الوطني في سوق جهوية ودولية مهددة بمزيد من الركود.

وتزداد أهمية مبادرة دعم الاستثمار العمومي في ظل عجز الميزان التجاري المتفاقم والتراجع الواضح للاستثمارات الخارجية، وضعف تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج جراء تأزم وضعياتهم في بلدان الإقامة، إلى جانب التقلص الملحوظ والمسجل في رصيد العملة الصعبة واختلال ميزان الصرف، وهذا، السيد الرئيس، ما يجعلنا بكل موضوعية نلمس سياسة إرادية في فلسفة ومضمون مشروع الميزانية الحالية الموسومة كعادتها برهان التحكم في استقرار المكونات الأساسية لإطارها الماكرو اقتصادي، عبر توقعات تحدد نسبة التضخم في 2%، ومعدل النمو في 5%، وعجز الميزانية في 3.5% ومتوسط سعر البترول في 75 دولار، وسقف البطالة في 9% إلى غيرها من الفرضيات.

وهي فرضيات وتوقعات وضعتها الحكومة بكل تأكيد بناء على استقراء الاقتصاديات المماثلة ومناخ الأسواق إقليميا وجهويا، ومع ذلك فمن الصعب التكهن بقابلية تحقيقها من عدمه في ظل المعطيات المتدنية التي تسجلها اقتصاديات الدول الكبرى والأسواق الشريكة للمغرب، وفي ظل المراهنة على طبيعة الموسم الفلاحي وغياب انعكاس إيجابي ملموس لثمار هذه النسب المعلنة في مجال النمو على مستوى العيش والقدرة الشرائية للمواطنين التي تواصل التدهور أمام تنامي ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والذي لم تسلم منه حتى المواد المدعمة.

إضافة إلى غياب تأثير هذه الأرقام والمؤشرات على دواليب الاقتصاد الوطني الذي يظل موسوما بالهشاشة والضعف على التنمية المحلية والجهوية التي لا زالت محط تعثر واختلال بنيوي ووظيفي، ولعل ما يؤكد نسبية هذه الفرضيات هو ما سجلته أسواق النفط من ارتفاع، وصل خلاله سعر برميل البترول حدود 92 دولار في الأيام الأخيرة، في وقت لا زلنا لم نصادق على هذه الميزانية التي حدد سقف توقعاتها في متوسط سعر 75 دولار، وهو ما يؤشر على ضغط جديد على خيارات الحكومة، مما يجعلها مجبرة على توسيع تحملات صندوق المقاصة أو إطلاق قرار اعتماد المقايسة وبالتالي ترك السوق الوطنية والمستهلك تحت رحمة الأسعار العالمية ولا منزلة لها بين المنزلتين.

السيد الرئيس المحترم،

إن رفع مستوى أداء الاقتصاد الوطني وضمان الانعكاس الإيجابي لمؤشرات النمو على المستوى الاجتماعي والتنموي، يظل رهينا بخيارين أساسيين: الخيار الأول يتمثل في تحسين نظام الحكامة عبر إصلاحات شمولية، تستهدف جودة مناخ الاستثمار والأعمال، وتسهيل المساطر عبر إصلاح جبائي متكامل، وعصرنة الإدارة وإصلاح القضاء ووضع قوانين واضحة ومحفزة تحارب الفساد في منابعه وتستأصل بؤره المتفشية، إصلاحات تعيد النظر في منظومة الضرائب والجمارك بمنظور شمولي بعيد عن سياسة تصريف هذه الإصلاحات في القانون المالي ودسها في بنيته وقواعده العاجزة اليوم عن الاستجابة للطموح نحو ميزانية للنتائج والبرامج، ميزانية مفتوحة مبنية على مبادئ الشفافية والقابلية للمراقبة القبلية والبعدية.

وهنا نعود إلى مطلبنا القديم والجديد والمتمثل في ظروف التعجيل بإصلاح القانون التنظيمي للمالية، باعتباره الإطار الأمثل لإعادة النظر في تركيبة وفلسفة الميزانية ولتعزيز الدور الرقابي للمؤسسة التشريعية، إسوة بتطلعنا أيضا إلى تعزيز صلاحيات المجلس الأعلى للحسابات

وهنا نثمن التزام الحكومة، في شخص السيد وزير المالية، بعزمها على تقديم مشروع يعدل القانون التنظيمي للمالية في المرحلة المقبلة، آملين أن نناقش الميزانية العامة المقبلة في ضوء قانون تنظيمي جديد، ولنا كامل الثقة أنها لن تخلف وعدها في هذا الشأن.

أما بخصوص المحور الثاني، السيد الرئيس، تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، يتمثل في الرفع من تنافسية هذا الاقتصاد عبر تشجيع ودعم المقاولات الوطنية بمختلف مستوياتها باعتبارها رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار وإذ نقدر التدابير والإجراءات الواردة في مشروع الميزانية الهادفة إلى التخفيف نسبيا من أعباء المقاولة المغربية، فإننا نعتبر أن هذه الإجراءات المتخذة تظل دون المستوى المطلوب والطموح المنشود، خاصة تلك الإجراءات المتعلقة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والهادفة إلى إدماجها في القطاع المهيكل والمنظم، وهنا نعتبر أن السقف المحدد في مليونين درهم كحد أقصى لتطبيق نسبة 15% على مستوى التضريب لن يكفي ما لم تواكبه تدابير أخرى كتجسيد الثقة المفقودة بين الإدارة والملزم.

كما نطالب في سياق توضيح العلاقة بين إدارة الضرائب والملزم بوضع ميثاق، يحمي هذا الأخير من شطط السلطة والإدارة ويحمي حقوقه بتعزيز سلطة القضاء في مجال حل النزاعات والخلافات بينهما من خلال عدم اللجوء إلى الاقتطاع من المنبع قبل استكمال المسطرة القانونية والتنظيمية عبر بت اللجن الملحية واللجنة الوطنية وحسم القضاء في جوهر النزاعات والطعون المعروضة على أنظاره، منبهين في هذا الإطار إلى الانعكاسات الخطيرة التي قد تنجم عن هذا الحجز ما لم يكن قانونيا في حق رجال الأعمال والمقاولين والمستثمرين، كما ندعو الحكومة في هذا الصدد إلى مزيد من الاجتهاد القانوني لضمان العدالة الجبائية والإنصاف.

كما نعتبر أن اعتماد إجراء المحاصصة أو المقاصة الاقتصادية لفائدة المقاولات المغربية في حدود معقولة (20% أو 30%) فيما يخص العروض الدولية يعتبر مدخلا أساسيا لدعم وتأهيل المقاولة الوطنية، والتي تصطدم ذاتيا وموضوعيا بشروط تعجيزية لولوج المناقصات في مجال الأوراش الكبرى والتدبير المفوض للقطاعات الحيوية، ويتطلب الوضع أيضا بلورة سياسة تحفيزية متكاملة لتأهيل ومد المقاولات الصغرى والمتوسطة بأسباب الحياة والامتداد، علما أنها تشكل أزيد من 90% من النسيج المقاولاتي الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

إن بنية الميزانية العامة تجعل أزيد من ثلثي هذه الميزانية تحت تصرف المقاولات والمؤسسات العمومية (107.6 مليار درهم) والبالغ عددها 721 مؤسسة، وكذا مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وعددها 191 وحدة، وهي آليات هامة للغاية تحظى بحرية كبيرة في مجال التدبير والتسيير دون أن تخضع إلى المراقبة اللازمة لا من طرف الحكومة ولا من طرف البرلمان، بل إن المفارقة الغريبة هي أن الحكومة تتدخل دائما لإنقاذ هذه المؤسسات في مراحل إفلاسها أو انهيار توازناتها عبر مدها بملايين الدراهم لسد عجزها، وفي المقابل لا تستفيد ميزانية الدولة من عائدات هذه المؤسسات لحظة انتعاشها وتجاوزها للأزمة والعجز وتحسن مؤشراتها، وقد آن الأوان لوضع حد لهذه المفارقة عبر إخضاعها للرقابة وإدماجها في منظومة حكامة رشيدة، تجعل من ثمارها وأرباحها سندا للتنمية والاستثمار العمومي المنشود.

إنها مفارقة نسجل امتدادها أمام إقدام الحكومة على تفريخ مزيد من الوكالات والحسابات الخصوصية، والتي لا ننقص من نجاعتها القطاعية ولكن نخشى أن تكون ذريعة للإفلات من المراقبة.

السيد الرئيس المحترم،

في نفس السياق، نسجل باهتمام كبير تنامي سياسة الإستراتيجيات والرؤية التنموية القطاعية، والتي شملت قطاعات الفلاحة والصناعة والتجارة والسياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري والتعليم والقطاع المعلوماتي والرقمي والطاقة والاقتصاد الاجتماعي، فإننا نؤكد أن هذا التوجه الاستراتيجي لا يعفي الحكومة من سياسة منسجمة للتخطيط، فما هو الخيط الناظم الذي يوحد بين هذه المخططات القطاعية؟

وما هي الآليات التي وضعتها الحكومة لتمكين مصالحها وكذا البرلمان من تتبع وتيرة إنجازها وتقييم نتائجها وكيفية تمويلها وصرف الاعتمادات المخصصة لها؟

وكيف تفسرون هذا التراكم الكمي للخطط والرؤى القطاعية التي تختلف في مداها الزمني وأجالها المسطرة رغم الترابط النوعي والبنيوي بين القطاعات التي تستهدفها، علما أن معظمها ولد خارج سقف التصريح الحكومي في شقيه؟

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

من جانب آخر، كنا نتطلع إلى أن يواكب هذا المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر منظور الحكومة لإصلاح نظام المقاصة، هذا الإصلاح الذي طال انتظاره رغم وعي الجميع أن هذا النظام بصورته الحالية وصل إلى الباب المسدود، فهو لا يوفر العدالة الاجتماعية المنتظرة منه بقدر ما يساهم في إغناء الغني بحكم أن من يستهلك أكثر يستفيد من الصندوق أكثر، وينهك ميزانية الدولة بتكلفه تقدر ب 5% من الناتج الداخلي الخام، إلى جانب صعوبة التحكم في غلافه المالي.

وفي ضوء هذه الوضعية، نعتقد أن السيناريو الذي اعتمدته الحكومة عبر تخصيص نسبة من اعتمادات الصندوق للدعم المباشر المشروط من خلال تمويل برامج تيسير وتحمل تكاليف التغطية الصحية لبعض الفئات المعوزة، هي إجراءات رغم نبلها ووجاهة مضمونها الاجتماعي تبقى محدودة ومحددة بنتائج عكسية جراء غياب خريطة واضحة المعالم للفقر، وصعوبة تحديد سقفه وعتبته في ظل تدهور الطبقة المتوسطة وتوسع شبكة الفقر أفقيا وعموديا.

إضافة إلى إشكالية تعميم الدعم على كافة الأسر الفقيرة في مختلف جهات المملكة، أمام محدودية الاعتمادات المخصصة للصندوق، خاصة في ظل غياب بدائل تسمح بالاستغناء عن دعم المواد الأساسية، ينضاف على هذه الأوضاع مشكل مراقبة توجيه الدعم ودور الوساطة في عرقلة وصوله إلى مستحقيه، وعليه فالحكومة مدعوة للاستئناس ببعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال خاصة في أمريكا اللاتينية.

وفي هذا السياق، هذه الأوراش والملفات الحساسة لا بد أن نعيد التذكير بضرورة فتح حوار وطني جدي وموسع حول إشكالية التقاعد في ظل الإفلاس المرتقب لبعض صناديقه في المدى القصير والعجز المتحكم في الأخرى، نظرا لكون هذا الملف الحيوي لا يحتمل مزيدا من التأجيل والتسويف، وننتظر في رد الحكومة على تدخلاتنا إماطة اللثام على مجريات هذا الإصلاح، وعن السيناريوهات التي توصلت إليها اللجنة الوطنية المختصة.

كما نحث الحكومة على التعجيل بعرض مشروع القانون التنظيمي للإضراب ومشروع القانون المنظم للنقابات، ومشروع قانون الصحافة والنشر الذي طال الحديث عنه، على أنظار المؤسسة التشريعية قصد استكمال هذه الترسانة القانونية التي من شأنها تنظيم قطاع الحريات، ووضع إطار تنظيمي يمكن من فض النزاعات والتوترات الاجتماعية التي تبدد الرصيد الحقوقي المتميز لبلادنا، وتكون مدعاة لتصنيف بلادنا في مراتب متأخرة في التقارير الدولية ذات الصلة، كما نعيد الدعوة إلى بلورة ميثاق وطني لحقوق وواجبات المواطن قصد وضع حد للاستغلال السلبي لحقوق الإنسان لخرق حقوق الوطن وخيانته تحت ذرائع حقوقية مشوهة، إذ تظل حقوق الإنسان رهينة باحترام حقوق الوطن والمجتمع.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

من المحاور الأساسية التي كنا نطلع أن تأخذ مساحة أكبر في أولويات واهتمامات السياسة الحكومية قطاع الجماعات المحلية ببعدها المحلي والجهوي، خاصة ونحن مقبلون على سنة الجهوية الموسعة والمتقدمة كخيار استراتيجي لمغرب الغد، وهو ما يزيد من حجم الأدوار المنتظرة من الجماعات المحلية كمرتكز للحكامة التنموية المحلية.

فعلى المستوى المنهجي، نسجل غياب تقرير مفصل للحياة الاقتصادية للجماعات المحلية، تقرير كان من المفروض أن ترفقه الحكومة بالوثائق الهامة المصاحبة للقانون المالي، والتي تهم المؤسسات العمومية والمنشآت ذات التدبير المستقل، كما نسجل تراجع الحكومة هذه السنة عن سنة حميدة دشنتها في السنة المالية الماضية من خلال تقديم توطين جهوي لأهم المشاريع المسطرة في مجال الاستثمار العمومي، مما من شأنه تسهيل مأمورية المؤسسات الرقابية وبناء رؤية واضحة حول خريطة التنمية الجهوية وتوزيع المجهود الاستثماري للحكومة، والذي يظل ممركزا في جهات بعينها.

وفي هذا الإطار، نستفسر الحكومة عن السر في تغييب المراهنة على هذه المؤسسات المحلية في جدولة أرقام الميزانية في وقت بدل فيه مجهود كبير ومعتبر لوضع ترسانة قانونية جديدة وسعت اختصاصات الجماعات، وأناطتها بمسؤوليات كبيرة ونسقية تمس مختلف القطاعات، فهل السيد الوزير باعتمادات جامدة مند سنوات، لا تتجاوز 12 مليار درهم بمعدل 7% من حجم الاستثمار العمومي، يمكن أن نجعل من 1504 جماعة شريكا استراتيجيا في مجال التنمية المحلية وتأهيل الحكامة الترابية وأجرأة مضامين الميثاق الجماعي بتوجهاته الإصلاحية الكبرى؟

هل بنفس هذه الاعتمادات المحدودة سيتم تمويل وإنجاز المخططات التنموية الجماعية التي لا زالت معظم الجماعات عاجزة عن إعدادها؟

وهل بهذه الأرقام الهزيلة سنعزز إقدام الجماعات على إحداث شركات ومقاولات محلية وتفويت خدماتها في ظل حذف السلالم الدنيا من 1 إلى 4 دون مراعاة خصوصيات وقدرات الجماعات المحلية التي لازال ورش إصلاح إدارتها جامدا ومتخلفا عن المكتسبات المحققة في مجال الوظيفة العمومية وهو ما يتسبب في إضرابات مستدامة تعرقل مسار العمل الجماعي وتعطل مصالح المواطنين وتؤزم أوضاع الموظفين والعاملين في الجماعات المحلية؟

في نفس المسار، هل بميزانية 1% يمكن الارتقاء بالجهات والدفع بمؤسساتها لبناء أقطاب جهوية تنموية تضع الأسس لتسهيل عملية تنزيل مشروع الجهوية الموسعة؟

وفي هذا الإطار، فقد تقدمنا بتعديلين مهمين في هذا الاتجاه، يهدفان إلى رفع النسبة المخصصة للجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 40%، ورفع ميزانية الجهات إلى 2% لكن لم يتم قبولها.

وارتباطا بدينامية الإصلاح المؤسساتي الذي تعمقه بلادنا، نستفسر الحكومة عن مدى استحضار مضامين وأرقام الميزانية المقبلة لاعتمادات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتظر خروجه إلى حيز الوجود في القريب العاجل أم أن هذه المؤسسة ستنتظر أرقام ميزانية 2012؟

ولا يمكن كذلك أن ننسى الدعوة إلى مزيد من العناية بالغرف المهنية التي تؤطر الملايين من التجار والحرفيين والفلاحين والبحارة، وذلك عبر إشراكها في إعداد وتتبع وانجاز البرامج القطاعية ذات الصلة، وجعلها شريكا في صناعة القرارات القطاعية والمهنية، بدل التعامل معها كمؤسسات تؤثث

المشهد الانتخابي القطاعي وتزكي القرارات والتدابير القطاعية التي تتخذ عادة من طرف الإدارات الحكومية فقط بعيدا عن إدارة الغرف وخبرتها المكتسبة في الميدان.

وعليه، فإن تأهيل أدوارها لن يتم فقط بمراجعة قوانينها الأساسية ولكن بمدها بوسائل العمل وبالإمكانيات المادية الكفيلة بدعم وتقوية إدارتها وتكوين أعضائها وتنفيذ برامجها لضمان جودة المنتوجات وتوسيع إشعاعها وطنيا ودوليا.

في ذات المسار الإصلاحي، فإن الحكومة مدعوة لدعم الدينامية الإصلاحية التي تشهدها المؤسسة التشريعية من خلال توفير الإمكانيات الكفيلة بتأهيلها من أجل إنجاح مهامها الرقابية والتشريعية والدبلوماسية وتعميق التنسيق بين مجلسي البرلمان من خلال نظامين داخليين، يحكمها التمايز والتكامل، وبلورة ثقافة برلمانية جديدة قوامها الحضور والانضباط وتوفير الشروط المادية والمهنية اللازمة للارتقاء بالإدارة البرلمانية بما يتناغم مع الوظيفة الدستورية للمؤسسة التشريعية كشريك أساسي للجهاز التنفيذي، مما يستوجب العمل على تفعيل الاستقلالية المالية والإدارية للبرلمان.

السيد الرئيس المحترم،

لأن الإصلاح المؤسساتي المنشود لا يستقيم ما لم يواكبه إصلاح سياسي عميق، فإن الحكومة مدعوة للتعجيل بفتح ورش مراجعة وإصلاح ترسانة القوانين الانتخابية بما يوفر الاستعداد المبكر للاستحقاقات المقبلة التي نريدها جميعا، لحظة ديمقراطية تعيد للممارسة السياسية نبلها وتوجهها بمشاركة واسعة وقواعد تمهد لقطبية سياسية، تضع حدا للبلقنة وتجعل بروز الأغلبيات تمرينا ديمقراطيا بسيطا.

وفي هذا الإطار، فإن تأهيل الأحزاب السياسية وإصلاح مرتكزاتها القانونية وتعزيز دورها التأطيري وتقوية إشعاعها السياسي والدبلوماسي رهين بدعمها باعتمادات كافية تمكنها من أداء واجبها وإنتاج نخب جديدة قادرة على تدبير الشأن العام وإعادة بناء جسور الثقة بين المواطن والسياسة التي ساد الاعتقاد بأنها لم تعد مدرسة للقيم النبيلة بل بورصة للمصالح والغنائم الشخصية.

لهذا، فنحن مدعوون جميعا لرد الاعتبار للأحزاب والنقابات والجمعيات كشركاء في صناعة القرار وإشاعة الديمقراطية كقرين للتنمية المستدامة المنشودة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن إلا أن نسجل تقديرنا لإرادة الحكومة في تفعيل نهج الحكامة الرشيدة من خلال السعي للتحكم في النفقات وترشيدها من خلال تقليص 10% من ميزانيات التسيير القطاعية ما عدا القطاعات الاجتماعية، إلا أننا نصطدم بمفارقة في هذا الإطار من خلال ارتفاع كتلة الأجور وفشل المغادرة الطوعية، وهنا نعود مجددا إلى طرح إشكالية منظومة الأجور التي تباشرها الحكومة بما يكفي من الجرأة والواقعية وبمعايير العدالة والتوازن.

وفي هذا الإطار، نثير انتباه الحكومة إلى ما قد يترتب عن تغييب مقتضيات وتكلفة الحوار الاجتماعي في مشروع الميزانية الحالية رغم تفهمنا للظرفية الاقتصادية الصعبة المؤطرة لمضامين المشروع وفرضياته، هذا الحوار الذي نود مرة أخرى أن نؤكد على ضرورة تحويله إلى حوار وطني مجتمعي، تشارك فيه جميع فئات المجتمع ويستفيد الجميع من نتائجه، بدل الاستمرار في المقاربة الفئوية التي تجعل السلم الاجتماعي رهينا بمسلسل لا متناهي من الترضيات والتوافقات، إذ ما موقع الفلاحين والحرفيين والعاطلين وذوي البطالة المقنعة وساكنة المناطق الجبلية في خريطة الحوار الاجتماعي القائم على مفهوم مؤسساتي ضيق ومحدود؟

من جانب آخر، نسجل كذلك في الفريق الحركي انشغالنا الكبير بوضعية قطاع العدل جراء الإضرابات المتواصلة لكتاب الضبط، وهي إضرابات كلفت القطاع خسارة تقدر ب 42 مليار سنتيم، ناهيك عن تعطيل مصالح المتقاضين.

وهنا ندعو الحكومة إلى التعجيل بإخراج النظام الأساسي لكتاب الضبط، بما يضمن مبادئ الإنصاف والعناية بالأوضاع المهنية والمادية والاجتماعية لكافة العاملين بقطاع العدل، مع التأكيد على ضرورة اعتماد الحوار كسبيل قويم لإيجاد الحلول المناسبة وتفادي منطق التصعيد الذي لا يعمل إلا على تعقيد الأوضاع .

وفي موضوع ذي صلة، وإذ نثمن الرفع من الاعتمادات الموجهة إلى العالم القروي على مدى سنتين، فإننا كذلك نعتبر أن هذه الاعتمادات، باستحضار نسبتها من مجموع الميزانية العامة، تبقى عاجزة على تدارك الخصاص المتواصل في هذا الوسط القروي وفي مختلف المستويات، مشددين مرة أخرى على ضرورة تجاوز المنظور التنموي الضيق الذي يختزل التنمية القروية في التنمية الفلاحية، هذه التنمية التي نريد أن تركز على الفلاح بدل الاقتصار على تأمين المنتوج والأمن الغذائي فقط، مشيرين إلى ضرورة دمج الصناديق الموجهة إلى العالم القروي والمشتت على عدة قطاعات حكومية في آلية مؤسساتية موحدة وبإستراتيجية تنموية مندمجة وأفقية غير قطاعية، مثيرين الانتباه إلى أن وضعية المناطق الجبلية أصعب وأعقد مما يستوجب وضع مخطط إستراتيجي خاص بهذه المناطق حتى لا نظل أمام مغربين يسيران بوثيرتين مختلفتين.

السيد الرئيس المحترم،

لابد كذلك ونحن نقارب السياسة الثقافية المنتهجة أن نعود مجددا لطرح ملف الأمازيغية، والذي نسجل غياب أية اعتمادات مجددا في الميزانية العامة إسوة بسابقاتها لدعم الاندماج الإيجابي لهذا المكون الهوياتي الوطني في مختلف مناحي الحياة العامة، سواء على مستوى التعليم، والذي يعرف تعثرا

كبيرا وكذا على مستوى الإعلام والذي لازال في حاجة إلى دعم حقيقي وكذلك على مستوى الإدارة والقضاء.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السادة المستشارين المحترمين،

إن المجهود التنموي الكبير الذي يبذل في مختلف المجالات والرصيد الحقوقي المتصاعد لبلادنا لا يمكن أن ينسينا قطاعا حيويا واستراتيجيا وهو قطاع الأمن.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نطالب الحكومة بمزيد من المجهودات للدعم والعناية بالأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية لحماة الوطن من أفراد القوات المسلحة الملكية، ورجال الأمن، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، موجهين لهم من هذا المنبر جميعا تحية إجلال وإكبار على ما يقدمونه من تضحيات لحماية الوطن وأمن المواطنين وحماية ممتلكاتهم، مترحمين على الشهداء منهم، الذين ضحوا بأرواحهم من أجل عزة الوطن ووحدته ودوام أمنه واستقراره.

السيد الرئيس المحترم،

هذه بعض الملاحظات والاقتراحات التي نساهم بها في هذه المناقشة العامة على أن ندقق في بعض المحاور من خلال مناقشتنا للميزانيات القطاعية، وذلك من أجل إغناء ودعم العمل الحكومي الذي ننخرط فيه بشكل إيجابي، مما يجعلنا نعلن مساندتنا لهذا المشروع وتفاعلنا الإيجابي معه.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا لكم على إصغائكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم على تدخله، الكلمة الآن للسيدة بوعياد عن الفريق الاشتراكي، في حدود 30 دقيقة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

الفريق الاشتراكي السيد الرئيس كان جاهزا البارحة، وكان أول فريق الذي عبر في ندوة الرؤساء أنه كان جاهزا في تدخله.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارون،
السيد الوزير،

لن يتسع المجال، كما هو في علمكم، لمناقشة كل محاور ومضامين مشروع القانون المالي المعروض أمامنا اليوم في هذا التدخل المحصور في حيز زمني ضيق. وبالتالي فإن تدخلي باسم الفريق الاشتراكي سيتجه إلى إبراز أهم المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤطرة لهذا المشروع من منطلق هويتنا الواضحة.

كما أننا نعتبر أن دراستنا المعمقة داخل لجنة المالية لمشروع هذه الميزانية منذ أسابيع، ومساهمتنا في الحوار العميق حولها هو استمرار للمجهود الذي نبذله منذ سنوات في الفريق الاشتراكي لتحسين قدراتنا البرلمانية في تتبع مشاريع الميزانيات المتعاقبة، رغم محدودية السقف الزمني ورغم ضغط الإمكانيات وظروف العمل.

واليوم، ونحن نناقش الميزانية الرابعة للحكومة الحالية، فإننا نؤكد من جديد على الطموح الكبير الذي انطلقت به مع التصريح الحكومي، وحاولت الميزانيات المتتالية تفعيله، لكن واجهته إكراهات الخصاص المتزايد، وحدت منه تحديات الظرفية العالمية الصعبة، وهي أمور نتفهمها، وإن كنا نأمل أن تكون وتيرة التقدم نحو الطموحات أفضل.

وأسجل أننا في فريقنا واعون تمام الوعي بإكراهات الظرفية العالمية، وبالمتطلبات الكبيرة لاقتصادنا الوطني، وبحجم الخصاص الاجتماعي، وبضرورة الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية الكبرى وما تتطلبه من تضحيات.

ولابد من التوضيح، منذ البداية، إلى أننا رغم كل الملاحظات التي توصلنا إليها في فريقنا، ندعم الخطوط الكبيرة لهذه الميزانية في إطار الأغلبية، رغم نقدنا البناء لبعض المحاور أو انتقادنا لتأجيل بعض الإصلاحات.

السيد الرئيس،

إننا نناقش مشروع ميزانية 2011 وبلادنا تجتاز مرحلة دقيقة في مواجهة مناورات وخصوم وحدتنا الترابية، الذين انتقلوا إلى استعمال أساليب جديدة أكثر دناءة وخسة في المس ببلادنا ووحدتنا.

فقد انكشف المخطط التناوري الذي أشرفت عليه الجزائر وسخرت له منفذين مدربين، أبانت أحداث العيون عن همجيتهم المتوحشة في قتل وذبح شباب من خيرة أبناء قواتنا الوطنية، الذين نترحم عليهم ونؤازر أسرهم ونطالب بتشديد العقوبات على قاتليهم والمتعاونين معهم.

واتضح الآن أن حجم المؤامرة كان أكبر من المأساة التي عشناها، إذ كان في نية الجزائر والبوليساريو تنفيذ مخطط يجر بلادنا إلى حرب تنهي مع كل المكتسبات التي حققناها طوال نضالنا على مر 35 سنة من الكفاح الوطني.

ونحن في هذا الصدد، نشيد بمبادرة إخواننا بمجلس النواب إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق من أجل الوقوف على مسببات تلك الأحداث وتداعياتها وخلفياتها، وهو ما نعتبره عملا وطنيا مؤسساتيا رصينا من شأنه أن يحد من كل الادعاءات والتدخلات الخارجية في شؤون بلادنا وسيادتها.

إن للمغرب مؤسساته الوطنية القادرة على المراقبة والتحقيق والمساءلة، ولن نقبل من أية جهة خارجية أن تلقننا الدروس في الديمقراطية والحريات.

فلقد ناضلنا من أجل تحرير بلادنا من الاستعمار والاستغلال، ونحن مستمرون في النضال من أجل تعزيز الديمقراطية وتقوية المؤسسات والنهوض بحقوق الإنسان.

وإن كانت المنطقة تحتاج إلى تحقيق، فهي بالتحديد مخيمات تندوف التي يعيش فيها آلاف المواطنين أنواع الذل والحرمان وانتهاك الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية، والمتاجرة بالمساعدات الإنسانية واستغلال الأطفال والنساء وانتشار الجريمة والتهريب والاتجار في المخدرات والإرهاب.

ذلك ما يحتاج فعلا إلى تحقيق دولي وإلى مساءلة أممية للبوليساريو وللجزائر التي تحتضنه وتساعده على احتجاز المغاربة ومنعهم من الالتحاق بوطنهم واعتقال من يحاول تكسير ذلك الحصار.

السيد الرئيس،

إذا كنا مقتنعين أن بلادنا تفادت الأسوأ في مواجهتها لخصوم وحدتنا الترابية وإحباط مناوراتهم ومخططاتهم الدنيئة، فإننا متأكدون أنه كان بإمكاننا تفادي مجموعة من المواقف الجاهزة والمتحيزة لخصومنا، خاصة على مستوى أوروبا.

وفي هذا الإطار، نجدد التأكيد على أن اليقظة الدبلوماسية ينبغي أن تكون في مستويات أعلى من التعبئة والاستمرارية، وليس فقط في شكل حملات للرد على الخصوم وتحركاتهم، ونقصد هنا كل أشكال العمل الدبلوماسي الرسمي والبرلماني والحزبي والمجتمعي.

فعدالة قضيتنا ليست كافية لجعلها بديهية لدى غيرنا من الدول والشعوب، ومصداقية مبادراتنا واقتراحنا للحكم الذاتي الذي حظي باحترام دولي، يحتاج إلى تعزيزه بالحوار والتعبئة المتواصلة والإجماع الوطني المتراص وراء قائد الأمة لإحباط كل الدسائس، التي كلما ازددنا استماتة في إحباطها كلما ازداد الخصوم شراسة في خلقها.

السيد الرئيس،

إننا نناقش مشروع هذه الميزانية أيضا ونحن نواجه سياقا اقتصاديا دوليا صعبا، حيث إن جل اقتصاديات الدول المحيطة بنا المتقدمة منها والنامية تعيش ترتيبات وأجواء وتداعيات الخروج من آثار الأزمة العالمية، وما خلفته من آثار على النمو الاقتصادي العالمي وعلى التوازنات المالية والأوضاع الاجتماعية.

ولقد ثمنا في حينه مختلف الإجراءات التي قامت بها الحكومة من أجل مواجهة هذه الأزمة العالمية، وما يحتمل أن يكون لها من آثار على اقتصادنا الوطني. وقد ساهمنا في التنبيه إلى ضرورة استباق هذه الآثار على قطاعات بعينها نظرا لهشاشتها أو لارتباطها العضوي باقتصاديات الدول المتأزمة، وهو ما نجحت لجنة اليقظة في تحقيقه بنسب متفاوتة.

ومن هنا، ننبه إلى أهمية الحوار مع البرلمان طيلة السنة حول مختلف التدابير والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وليس فقط في ظرفية دراسة مشروع الميزانية المحددة الأجل دستوريا والمتسمة بضغط الوقت وإكراهات التصويت والحرص على احترام الشكليات.

لقد نوهنا بعرض السيد الوزير للخطوط العريضة لمشروع القانون المالي أمام اللجنة، لكننا نكرر أننا نحتاج إلى المزيد من تقوية الحضور البرلماني على مستوى إعداد الميزانية بل ومراقبة تنفيذها.

وفي هذا الصدد، نسجل تأخر إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي طالبنا به منذ سنوات، والذي وعدنا السيد الوزير الأول بعرضه علينا خلال تصريحه الحكومي بالبرلمان، لكننا نناقش اليوم مشروع الميزانية الرابعة في ظل القانون التنظيمي القديم الذي نرى أنه أضحى متجاوزا.

إننا واثقون أن مجهودا تم القيام به من طرف الحكومة لتحديث منظومة تدبير المالية العمومية من خلال آليات جديدة وبشكل تدريجي، كما أننا على علم بأن مشروع القانون التنظيمي الجديد شبه جاهز لدى وزارة المالية، لكن هذا التأخر في إخراجه يؤخر تفعيل أدوارنا البرلمانية ويؤجل طموحنا نحو تكريس الشفافية والتقييم في تدبير المالية العمومية.

السيد الرئيس،

لقد تفهمنا حذر الحكومة خلال السنة الماضية من مواصلة إصلاح الضريبة على الدخل، ومن مباشرة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة نظرا للتخوفات من أية آثار للأزمة الاقتصادية العالمية. لكننا اليوم، ورغم أن هذه الإصلاحات بقيت مؤجلة، فإننا نلح على ضرورتها لمواجهة الصعوبات الاجتماعية التي ميزت الموسمين الماضيين.

فقد اكتوت فئات واسعة من عموم الشعب المغربي بما فيها بعض الشرائح المتوسطة من الارتفاع الكبير للأسعار، وهو ما أثر ليس فقط على القدرة الشرائية للمواطنين وأخل بالتوازنات الاقتصادية للأسر وبمستوى العيش.

لقد قدرنا المجهود الذي قامت به الحكومة خلال السنوات الفارطة على عدة مستويات، لكننا اليوم أمام وضع ينذر بتراجع الأوضاع الاجتماعية لأوسع الفئات، وبالتالي فإن الأولوية خلال السنتين المقبلتين ينبغي أن تكون للاهتمام بالشأن الاجتماعي وتلبية المطالب الملحة التي سبق تحديدها عبر الحوار المجتمعي المتعثر، ويا للأسف.

ومن هنا، فإن نفسا آخر ينبغي أن نعطيه لإصلاح الضريبة على الدخل من أجل استكمال النتائج الإيجابية التي حققها الإصلاح المتدرج السابق، وعلينا الوعي أنه إذا كنا أمام 50% من الأجراء معفون، فذلك معناه أيضا أن تلك النسبة من شرائح المأجورين في الواقع فقراء ولا يواكبون وتيرة العيش الراهنة.

وبالتالي فإن إصلاح نظام المقاصة، الذي خصصت له الحكومة 17 مليار درهم، أصبح هو الآخر أولوية ملحة. فرغم إجراء "تيسير" ب 3 ملايير درهم الذي اتخذ من أجل دعم التمدرس، إلا أننا لا نفهم استمرار

استفادة الجميع من المقاصة المخصصة لدعم فئات هشة، وعليه نكرر مطلبنا بالإصلاح الشامل لهذا الصندوق بما يكفل الدعم المباشر للفئات المستهدفة.

أما بخصوص الضريبة على القيمة المضافة، فعلى الرغم من موضوعية دفع الحكومة بأن خفض نقطة واحدة من هذه الضريبة سيقلص من المداخيل الضريبية بثلاثة ملايير ونصف درهم، فإننا نسجل أن تأجيل هذا الإصلاح لا ينبغي أن يتجاوز السقف المعقول.

إننا في الفريق الاشتراكي واعون أن بلادنا تعتمد أساسا على مداخيل الضريبة، وأن أي مس بهذه المداخيل يؤثر على المسار التنموي، لكن مقاربتنا للإصلاح الجبائي تنبني على ضرورة التخلص من منطق الإعفاءات الضريبية وتحقيق عدالة جبائية ومحاربة التملص الضريبي عبر المراقبة والصرامة، والصرامة، والصرامة في استخلاص الضرائب خاصة في مواجهة المقاولات الكبرى.

إننا ندعم الحكومة في توجهها إلى تشجيع القطاع غير المنظم من أجل انخراط المواطن في المساهمة في الاقتصاد الوطني وتنميته بشكل مؤطر وشفاف، وهو التوجه الذي تمثل أساسا في إقرار تدابير تحفيزية وأخرى تنظيمية، من تبسيط للمساطر والتخفيض من الضغط الجبائي.

ونحن متفقون أن تنظيم هذا القطاع الضخم وانخراطه في هيكل الاقتصاد الوطني الشفاف يتطلب جهودا متضافرة، لكننا واعون أنه يتطلب كذلك الشجاعة السياسية وتدابير حكومية صارمة.

السيد الرئيس،

من بين التدابير التي نثمنها ضمن مشروع هذه الميزانية قيام الحكومة بدعم إضافي لعدد من الصناديق في إطار الاهتمام بالفئات الفقيرة، لكن مع كل هذا يجب مراعاة الحكامة الجيدة والتدبير وكل المراقبة البعدية في تصريف هاته الميزانيات، وإخراج صندوق التكافل العائلي الذي نهنئ أنفسنا في المؤسسة التشريعية على تمكننا، رغم التأخر في إقراره، لما ستكون له من فائدة في إنقاذ أعداد لا يستهان بها من الأسر المغربية وفي إضفاء المزيد من المصداقية على روح مدونة الأسرة التي نفتخر بها.

ونحيي كذلك المجهود الذي تم القيام به من أجل الاهتمام أكثر بالوسط القروي عبر المزيد من فك العزلة عنه وتمكينه من بنيات تحتية وولوجه للخدمات الأساسية، عبر تخصيص 20 مليار درهم لهذه الغاية. كما نشجع الاتجاه الذي اختارته الحكومة في دعم الادخار، خاصة في مجالات دعم القدرات الاجتماعية كالسكن والتعليم.

ونسجل كذلك استمرار الحكومة في دعم ورش التعليم الصعب، وما يتطلبه من تمويل وتأهيل، وهو ما يتمثل في مواصلة تفعيل البرنامج الاستعجالي الذي يستهدف تصحيح مسار المنظومة التعليمية بكل ما يتطلبه من شجاعة وحرص.

أضف إلى ذلك التزام الحكومة بتعميم نظام المساعدة الطبية الذي يعد شقا أساسيا في تفعيل مدونة التغطية الصحية الأساسية، التي نفخر بكون المغرب اليوم يعمل على التطبيق الواسع والجاد لمقتضياتها، رغم الإكراهات والصعوبات المالية والاجتماعية والقانونية والمؤسساتية، لكننا نلح على أن مليارين ونصف من الدراهم لن تكون كافية لإنجاح هذا التعميم، على الرغم من أنها مجهود أساسي بالنظر للظرفية الحالية.

السيد الرئيس،

إن كل هذه المجهودات في المجالات الاقتصادية كإحداث القطب المالي، والمجهودات الاجتماعية والمالية وغيرها من الجهود الإستراتيجية المتمثلة في الأوراش الكبرى المفتوحة في عدة قطاعات ومجالات حيوية، مثل النقل والطاقة والفلاحة والتكنولوجيا والبيئة، تجعلنا اليوم أمام بناء وطني مستمر لاقتصادنا ولمجالنا ولإنساننا المغربي.

إننا أمام بناء المغرب المستقبلي الذي ننشده جميعا، لكن السؤال المطروح هو: هل نتقدم في بناء بلادنا وفق التصور الإستراتيجي المتفق عليه، والذي سبق أن لخصه صاحب الجلالة في مقولة المغرب الحداثي الديمقراطي؟

هل نستوعب أننا في لحظة دراسة الميزانية نكون أمام لبنة أخرى من لبنات بناء مستقبل وطننا؟

وهل نحن مدركون أننا في خضم مناقشة أرقام الميزانية وفرضياتها وإجراءاتها علينا أن نستحضر الإطار العام للسياسات العمومية ومدى الأثر الذي سيكون لها غدا في حياة بلادنا وشعبنا؟

من هذه الأسئلة المؤطرة لنقاشنا اليوم، نقول في الفريق الاشتراكي أنه مهما كانت جرأة الإصلاحات، ومهما بلغت قيمة الاستثمارات، ومهما كانت قوة الاختيارات، فإنه دون تأطيرها برؤية وطنية إستراتيجية وبتدابير تخليقية وبحكامة تدبيرية، لن تكون منخرطة في مسار بناء المغرب الحداثي الديمقراطي المنشود.

فإذا استمرت الرشوة في نخر إدارتنا وقضائنا ومجالات حساسة لدى المستثمرين والمنعشين والمدبرين، فإن كل الجهود التي نبذلها ستظل محصورة وقاصرة عن الوصول لأهدافها التنموية.

وإذا استمر اقتصاد الريع والامتيازات الذي يستفيد منه المحظوظون، في الوقت الذي تكتوي فيه الفئات المحرومة والكادحة من أبناء الشعب المغربي من صعوبة العيش، فإن كل خطابات الإصلاح والتبشير بتحسن الأوضاع لن تكون لها أية مصداقية.

وإذا استمر الغش والفساد والزبونية في مختلف مناحي حياتنا ومجالات عيشنا، فإن كل ما نبنيه اليوم مهدد بالانهيار في أية لحظة.

ولنأخذ المثال مما خلفته الأمطار الاستثنائية الأخيرة، وما نتج عنها من فيضانات، وما خلفته من انهيارات في الطرق، بما فيها الطريق السيار،

وانسداد خطوط السكك الحديدية، وتهدم القناطر وانقطاع الكهرباء، حتى عن العاصمة الاقتصادية ومنشآتها الصناعية وغرق المحلات التجارية في قلب العاصمة والدور السكنية والسيارات والممتلكات.

إن مثل هذه الأحداث، تطرح علينا مدى استعدادنا لحماية المنجزات الكبرى التي نستثمر فيها اليوم، ونضحي بأولويات اجتماعية أساسية وملحة في سبيلها، مثل القطارات، مثل القطار فائق السرعة، مثل المنشآت المينائية الضخمة.

إننا لا نطرح هذه التساؤلات والاحتمالات من باب التهويل أو التشكيك، بل من منطلق الحرص الوطني الصادق على ضرورة استحضار أن هذا المجهود الاستثماري الضخم الذي يقوم به المغرب اليوم بتضحيات كل المغاربة، علينا أن نعززه بالضمانات التخليقية الضرورية التي تنهي مع الفساد والرشوة والامتيازات، التي لاحظنا كم كانت تكلفتها باهظة خلال العقود الماضية.

وبالتالي، فإن من بين الوسائل والتدابير التخليقية الأساسية هي الإنهاء مع سياسة اللاعقاب التي تشجع على التمادي في الانحراف والفساد وتؤدي إلى غياب المسؤولية والمصداقية وانعدام ثقة المواطنين في المؤسسات.

السيد الرئيس،

لابد من التأكيد كذلك على أنه بالرغم من المجهودات الإصلاحية المتوالية منذ حكومة التناوب، والتي مكنت من القيام بالاستثمار في المجالات الاجتماعية مع الحفاظ على التوازنات، فإننا لم نتجاوز بعد المنطقة الهشة التي نطمئن إلى أننا أصبحنا في منأى عن أي تراجع.

وبالتالي، فنحن نتابع مجموعة من التقارير لمؤسسات وهيئات ومنظمات دولية، تقوم بترتيب بلادنا في مراتب متدنية في مجالات الشفافية والتنافسية وتوفر مناخ الأعمال وسلامة المساطر الإدارية واستقلالية القضاء وفي استشراء الرشوة، وغيرها من المجالات، التي قد نختلف أو نتفق مع نزاهة ومقياس ومنهجية هذه المؤسسات في ترتيبنا، لكن الثابت أننا نلمس تكرر واستمرار تأكيد تراجعاتنا في بعض تلك المؤشرات حتى من بعض المؤسسات الأكثر مصداقية في العالم.

على مستوى أهداف الألفية التي نقر بالمجهودات التي قام به المغرب منذ عقد في الوصول إليها، ورغم تقدمنا في عدة مؤشرات، إلا أننا لمسنا مدى التأخر الحاصل لدينا على مستوى عدة مؤشرات وأهداف، وخصوصا في مجال التعليم والأمية والصحة، خاصة لدى الأطفال والأمهات.

وبالإضافة إلى مجهودات الحكومة في تحقيق أهداف الألفية والعمل على الاستمرار في تنفيذها، فقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بقسط وافر في الحد من تدهور بعض المناطق والفئات نحو الفقر المدقع والأمية والجهل والجريمة والانحراف.

لكن على الحكـومة أن تربط بشكل متكامل بين نتائج هذه المبادرة الواعدة وبين برامجها القطاعية وسياساتها العامة، حتى تتحقق النتائج والآثار الواقعية على المستوى الاجتماعي المباشر، وهو ما نرى أنه يتطلب تدخلا حكوميا لإقرار الحكامة التدبيرية اللازمة، سواء في البرامج القطاعية أو في برامج وعمليات المبادرة الوطنية، أو في تسيير مختلف مؤسسات الدولة ومرافقها وتكاملها مع القطاع الخاص.

فمن غير المعقول أن نتحدث اليوم عن استمرار زيادة السكن العشوائي والصفيحي ب50 ألف، على الرغم من المجهودات التي قامت بها الدولة على كافة المستويات من أجل الحد من هذه الظاهرة المخزية، وعلى الرغم من كل التحذيرات من مخاطرها وتهديداتها للوبيات المسؤولة عنها.

ومن غير المعقول أن تستمر الفوارق بين المناطق والجهات، في الوقت الذي نتحدث فيه عن التوزيع الجهوي للميزانية، وعن فك العزلة عن المناطق النائية وعن جبر الضرر بالنسبة للمناطق التي أقصيت وهمشت.

ومن غير المستساغ أن تبقى المضاربات تتحكم في عيش المواطنين الذين يئنون من جراء التهاب أسعار المواد الأساسية، وأن تستمر المضاربات في العقار بشكل يجعل من المستحيل تملك المواطن لسكناه، بل وأن تستشري المضاربة حتى في أراضي الدولة التي تتاجر فيها لوبيات خاصة.

ومن غير المبرر أن تستمر الاختلالات التي تعرفها منظومة الأجور، رغم أن المطالبة بإصلاح هذه المنظومة وعقلنتها امتد على مدى سنوات، ولازلنا لم نلمس لحد الساعة أية مؤشرات جادة وعملية على مستوى إصلاح الأجور بما يحقق العدالة والاستحقاق.

وفي هذا الإطار، وفي ملف مرتبط بإصلاح القضاء كمنظومة متكاملة، ونحن دائما في فريقنا كنا نطالب بهذا الإصلاح، ولقد وضعت الحكومة أكثر من 20 مشروع في الأمانة العامة، ولكن لازال هذا التعثر في إصلاح القضاء.

فإننا في فريقنا لم نستوعب عدم تجاوب الحكومة مع تعديلنا الذي يعترف بحق هيئة كتاب الضبط في نظامها الأساسي الذي أمر به الخطاب الملكي منذ 2003 وأكد عليه في خطاب 20 غشت 2009، رغم أن هذا الإجراء من شأنه أن يزيل الاحتقان الكبير في قطاع العدل وأن يحد من النزيف الاجتماعي الذي كلف ملايير الدراهم لخزينة الدولة حتى الآن.

السيد الرئيس،

إننا واعون أن الإصلاح له تكلفة، وأنه من السهل الإملاء باقتراحات، لكن ما أسلفناه من رصد لبعض الملاحظات لا يدخل في باب رمي المسؤولية في خندق الحكومة وتصيد بعض النقائص والثغرات، بل هو تذكير بأمثلة صارخة من التناقضات التي نرى أن مغرب اليوم لم يعد يتحمل استمرارها، وذلك من باب الغيرة الوطنية الصادقة والمسؤولة.

وفي هذا الإطار، ننبه إلى أن الحكومة مطالبة ببذل جهد مضاعف للرقي بإعلامنا الوطني ووقف مسلسل التدهور الذي نرى أنه متجه إليه،

فللإعلام اليوم دور كبير في تسويق الصورة التي نريد لبلادنا، وللإعلام دور في إبراز كل المجهودات والإنجازات التي ذكرناها آنفا وشجعنا الانخراط والاستمرار فيها، وللإعلام كذلك مهمة وطنية في الدفاع عن قضايانا الوطنية بشكل مهني ومقنع، ومواجهة خصومنا الذين لا يدخرون جهدا في معاكسة قضايانا ومصالحنا.

وفي النهاية، السيد الرئيس، إذا كان نجاح الإصلاحات والأوراش والمبادرات رهين بتوفير الجو الصحي والتخليقي، كما أسلفنا، فإن المدخل لتوفير ذلك الجو والحفاظ عليه هو إقرار مناخ سياسي نظيف ومؤسسات ديمقراطية ذات مصداقية وتنافس سياسي شريف، تقوده هيئات حزبية وطنية فاعلة، وحراك اجتماعي سليم تؤطره نقابات حقيقية مؤثرة، ومجتمع مدني فاعل تشكله هيئات مدنية حية.

إن التركيبة اللازمة للوصول إلى المغرب الحداثي الديمقراطي المنشود، وهي المعادلة التي نقر بصعوباتها وإكراهاتها بالنظر لمخلفات عقود من الفساد الانتخابي والحصار السياسي والتمييع النقابي والفبركة في أوساط الجمعيات المدنية.

لقد آن الأوان لإطلاق دينامية إصلاحية متكاملة في المجال السياسي والانتخابي والحزبي والنقابي، ولتكن الانطلاقة من إصلاح مدونة الانتخابات بما فيها نمط الاقتراع وآليات تحصين وتخليق العملية الانتخابية، خاصة ونحن على أبواب انتخابات تشريعية، نطمح إلى أن تكون مقدمة لبناء ديمقراطي، يقطع مع المنحدر المحبط الذي عشناه خلال تجربة 2007 التراجعية.

إن هذه الإصلاحات الانتخابية والسياسية لم تعد تحتمل أي تأجيل، لأنها بكل بساطة المقدمة الفعلية لإنهاء مرحلة الانتقال الديمقراطي، التي نرى أنها طالت، والتهيىء لإصلاحات دستورية متوافق حولها بين المؤسسة الملكية والمكونات السياسية الوطنية الفاعلة لإقرار المغرب الديمقراطي الحداثي المنشود، خاصة ونحن نتطلع لنموذج متقدم للجهوية. وهي الإصلاحات التي من شأنها أن ترقى بتجربتنا في الديمقراطية المحلية، بما يعزز الحكامة ويقوي الجماعات المحلية ويمكنها من الوسائل الكفيلة بتفعيل المخططات التنموية الإستراتيجية.

وفقنا الله لما فيه الخير لبلادنا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد الرئيس</u>:

شكرا السيدة الرئيسة، الكلمة الآن للسيد رئيس فريق التحالف الاشتراكي في إطار 30 دقيقة.

شكرا.

<u>المستشار السيد محمد عداب:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم بتدخل عن فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2011.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أتقدم أمامكم برأي ومواقف فريق التحالف الاشتراكي بمجلسنا من مشروع قانون المالية لسنة 2011، في إطار هذه المناقشة العامة للمشروع، والتي ليست مجرد مناقشة تقنية لمشروع قانون عادي، بل هي مناسبة، كما اعتدنا على ذلك سنويا، لنقاش سياسي ينكب على مجمل السياسات العمومية، التي يعبر مشروع قانون المالية عن جزء هام منها.

ولابد أن أشير إلى أن منطلقاتنا في هذا النقاش مرتبطة بموقعنا داخل الأغلبية، موقع يلزمنا سياسيا وأخلاقيا بدعم المشروع، دون أن يعني ذلك التبني المطلق لكل مضامينه، والصمت على النواقص والهفوات، التي نرى أن التنبيه إليها هو شكل آخر لدعم العمل الحكومي، ليكون أكثر إنتاجية و أحسن أداء.

1- ظرفية و طنية تدعو للتماسك و دولية تدعو للحذر:

نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2011 وبلادنا تعيش ظرفية دقيقة، وتواجه هجوما، لم يسبق له مثيل، من عدة جهات بخصوص قضية وحدتنا الترابية.

إننا نعيش فترة هجوم مضاد، بكل معنى الكلمة، بعد النجاحات التي حققناها على المستوى الدولي بعد طرح بلادنا لمشروع الحكم الذاتي كحل وطني وديمقراطي للنزاع المفتعل من طرف الجزائر حول أقاليمنا الجنوبية، و بعد أن تمكنا من فضح الإرهاب والقمع الذي تمارسه عصابات البوليساريو، ووضعية حقوق الإنسان بمخيمات تندوف، من خلال نموذج وتعامل هذه العصابات مع مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، وانكشاف أمام من لم يفهم ذلك بعد أو يتجاهله، تورط الجزائر بشكل مباشر، وحمايتها للخروقات الفظيعة لحقوق الإنسان التي تمارسها عصابة تتواجد فوق أراضيها، في خرق سافر وتحد للقوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

ومن الطبيعي أن لا يسلم خصوم بلدنا، خاصة الجزائر وبعض القوى ذات الحنين الاستعماري داخل إسبانيا، بهذا الأمر وبهذه النجاحات، فكانت مناورة اختلاق أحداث العيون وما ترتب عنها من انشغالنا بهذه الأحداث، وتداعياتها الإقليمية والدولية، سواء على المستوى الإعلامي أو الدبلوماسي.

لقد فرضت على بلادنا معركة شرسة ترمي إلى جعلنا من موقف دفاعي بعد أن تقدمنا خطوات هجومية ناجحة، وعلينا أن نعي جيدا هذا

المسار الذي يريد خصوم بلادنا جرنا إليه، علينا تدبير المعركة الدفاعية دون السماح بالتراجع عن مكاسبنا، وعلينا أن نخوض معركة مزدوجة دفاعيا وهجوميا في نفس الوقت، بكل ما يستلزم ذلك من إمكانيات مادية و معنوية.

إنها ظرفية لابد من استحضارها، ونحن نناقش مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، ظرفية تدعونا إلى مزيد من التماسك الوطني وتقوية الجبهة الداخلية، تماسك وإجماع عبرت عنه بقوة مسيرة الدار البيضاء الكبرى والتاريخية ضد مناورات خصوم وأعداء وحدتنا الترابية.

إن هذا التماسك وهذا الإجماع الوطني هو أساس مواجهتنا لخصومنا، وعلى السياسات العمومية، وقانون المالية إحدى أدواتها، أن ترسخ أكثر وتدعم بشكل أقوى هذا التماسك بتدابير اقتصادية واجتماعية، لكن أيضا بتدابير سياسة، ومنها مراجعة بعض المقاربات المعمول بها بخصوص قضيتنا الوطنية، سياسيا واجتماعيا وأمنيا ودبلوماسيا، انطلاقا من الدروس التي علينا استخلاصها جميعا من أحداث العيون من حيث المسببات والنتائج والتداعيات، وعلى الدولة أن تطهر الحقل السياسي من سلوكات وممارسات تخل بالعمل السياسي الجاد، من خلال إصلاح سياسي عميق، والتوقف عن تبخيس العمل السياسي والحزبي بوجه خاص، وقد بينت مسيرة الدار البيضاء العظيمة أهمية التأطير الحزبي، ودور الأحزاب السياسية الجادة في تعبئة المواطنين وتأطيرهم للدفاع عن قضايانا الوطنية الكبرى.

نستحضر كذلك السياق الدولي الذي تم فيه إعداد ومناقشة هذا المشروع، وهو سياق يتميز بمناخ اقتصادي دولي غير مستقر، واستمرار تداعيات الأزمة المالية، بالرغم من وجود بعض الانفراجات، وظهور مؤشرات صحوة اقتصادية ومالية متباينة، غير أن وضعية الاقتصاد العالمي لا تدعو إلى كامل الارتياح، علما أن اقتصادنا الوطني مرتبط بدرجات متفاوتة وحسب القطاعات بالاقتصاد العالمي.

ويمكن القول إجمالا أن نسبة النمو في البلدان الأوربية لا تعرف تحسنا ملحوظا، بل أن بعض بلدان الاتحاد الأوربي شرعت في برامج تقشفية لمواجهة تداعيات الأزمة، مما يقوي احتمال تراجع الاستثمارات الأجنبية، كما أن هناك اتجاها نحو ارتفاع أثمنة بعض المواد الأولية، ومن المحتمل جدا أن يفوق سعر البترول 80 دولار، مما يجعلنا نتساءل عن قيمة الفرضيات الأساسية التي ينبني عليها المشروع.

إنها وضعية تدعو إلى مزيد من الحذر، ويتوقع أن يواجه تنفيذ الميزانية صعوبات مرتبطة بالوضع الاقتصادي العالمي والسوق الدولية، و إيجاد آليات لتكييفها مع المستجدات المحتملة، خاصة ما يتعلق بأثمنة البترول والمواد الأولية، وتأثيرات ذلك على جانب النفقات، خاصة منها صندوق المقاصة، ونحن ندعم توجه الحكومة المرتكز على الطلب الداخلي لما يشكله الارتباط بالخارج من خطورة في ظرف اقتصادي دولي غير مستقر.

2- ملاحظات شكلية و مسطرية:

السيد الرئيس،

نناقش مشروع قانون المالية هذه السنة في إطار نفس الإشكاليات المسطرية التي نطرحها كل سنة، دون أن نتمكن من تجاوزها مع الأسف، فميكانيزمات المناقشة تغيب عنها العديد من المعطيات لجعل البرلمان فاعل ومشارك، فهناك تأخير في مراجعة القانون التنظيمي للمالية بشكل يمكن البرلمان من لعب دوره التشريعي كاملا، وكان من المفروض أن يبرز المشروع ويعطي إشارات في أفق الميزانيات الجهوية، و كنا ننتظر أن يتم التركيز على الإجراء المكون للميزانية العامة للدولة والميزانية التي تكون قابلة للتحويل للجهوية، ونسجل أن الاعتمادات الجهوية قدمت لنا بشكل إجمالي دون توطين محلي مضبوط، يسهل علينا عملية متابعة الإنجاز الفعلي للمشاريع.

وبهذا الخصوص نسجل عدم نشر التقارير النصف سنوية حول تنفيذ البرامج، وسيكون من المفيد إنشاء خلية لمراقبة السياسات العمومية داخل لجنة المالية، للمراقبة ومتابعة التنفيذ، وكذا أهمية تنسيق عمل اللجان الدائمة بهذا الخصوص، خاصة في مجال التقييم، وكذلك توضيح الاختلالات التي يكشف عنها تقييم المجلس الأعلى للحسابات، وما يتم القيام به تفاعلا مع تقارير هذا المجلس.

3 - مواصلة الالتزام بالاختيارات الإستراتيجية الكبرى ومواجهة الصعوبات الظرفية:

السيد الرئيس،

بعد هذه الملاحظات، والتي نرجو من الحكومة ومن السيد وزير المالية مشكورا بشكل خاص، أخذها بعين الاعتبار مستقبلا، نعبر فيما يلي عن مواقفنا من مضامين هذا المشروع، ونبادر بالقول مجددا، أنه لا يمكن لنا كجزء من الأغلبية، ومتحملين مسؤولية هذا الموقع، إلا أن نساند إجمالا مشروع قانون المالية لسنة 2011 لاندراجه ضمن استمرارية السياسات العمومية التي نساندها منذ سنوات.

فمن إيجابيات المشروع أنه آخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة، وترتيب الأولويات في الإنفاق العمومي، وتمكن من مواصلة الالتزام بالاختيارات الإستراتيجية الكبرى المتمثلة في سياسة الإصلاحات الهيكلية والأوراش الكبرى، التي تروم النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى، وهو أمر هام في حد ذاته في ظل الظروف الدولية التي نعيشها.

ويحمل المشروع أهدافا واضحة، وهي:

- دعم الاستثمار العمومي؛
- تشجيع الاستهلاك؛
- النهوض بالصادرات؛

- مواكبة الإصلاحات القطاعية؛
- تعزيز التنمية الاجتماعية والتضامن.

هذه الأهداف موضوعة في ظل الأزمة المالية، وفي ظل تقلبات الأسعار العالمية، وتقلص ملحوظ في رصيد العملة الصعبة، وتراجع محسوس في مداخيل الضرائب، زيادة على استفحال متطلبات صندوق المقاصة.

وسجلنا كذلك أهمية التوقعات التي أتت بها الميزانية، سواء على مستوى النمو 5% أو التحكم في العجز أو التضخم 2%، وإن كنا نتساءل عن قدرة اقتصادنا الوطني فعلا في تحقيق هذه التوقعات.

وسجلنا كذلك أهمية الإجراءات المبرمجة، سواء الإجراءات القطاعيـــة (الفلاحة، البيئة، التكنولوجيا، الصحة)، وكذلك الإجراءات المتعلقة بالتحفيزات المالية والجبائية، خاصة إعادة هيكلة القطاع غير المهيكل، وهو إجراء جيد ومهم من شأنه توسيع الوعاء الضريبي وضمان مداخيل مالية للخزينة، خاصة وأنها تستفيد من مداخيل أخرى غير التدابير التي يتضمنها المشروع، ودعم المقاولات الصغرى، والاستثمار الأجنبي، والمنطقة المالية للدار البيضاء.

وكلها تدابير تندرج ضمن استمرارية التوجهات العامة و مواصلة المشاريع الكبرى للإصلاح، رغم ما نسجله من تراخي بخصوص بعضها، وعدم لمس نتائج واضحة بخصوص أخرى، مما يفرض إعطاء نفس جديد لمجمل هذه المشاريع.

4- الحكامة شرط لربح الرهانات:

أيها السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2011 يندرج في إطار الاستمرارية، وهي استمرارية لسياسات عمومية، نريد لها أن تتوسع نحو آفاق جديدة وتتقدم إلى الأمام والسير نحو جيل جديد من الإصلاحات على مختلف المستويات والمجالات.

نسجل للمشروع أنه لا يتراجع عن المكتسبات، لكنه في نفس الوقت لا يتقدم بوضوح إلى الأمام، ويحمل المشروع رهانات لا يمكن لنا سوى تبنيها والدفاع عنها، وهي رهانات مرتبط تحقيقها أساسا بمدى القدرة على دعم الأداء الاقتصادي، والنهوض بالعدالة الضريبية من خلال تفعيل الآليات المعتمدة في الموارد وفي المشروع.

وإذا كنا نعتقد أن صعوبة التملك والتغلب على الصعوبات، بسبب ارتباط بعضها بالظرفية الاقتصادية العالمية، وبعضها الآخر بالظروف المناخية التي يصعب ضبطها رغم المؤشرات الإيجابية حاليا، وهو ما قد يحيل دون تحقيق الأهداف المسطرة، فإننا مع ذلك نسجل مظاهر الطموح والإرادة والآمال، اعتمادا على القدرة في التحكم في التوازنات، كما تبين من خلال الميزانيات السابقة، رغم الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة خاصة في أوروبا، التي تعرف ركودا مزمنا وتفاقما مستمرا بسبب تفعيل سياسة التقشف المتبعة للحد من الدين العمومي وتفاحش عجز الميزانية.

لكن رغم ذلك، فإنه يمكن تحقيق الأهداف المعلنة، إذا ما تم توفر الحكامة في التدبير والتنفيذ والتتبع، فالحكامة الجيدة شرط أساسي لربح رهانات المشروع، والرهانات المطروحة على الاقتصاد الوطني والسياسيات العمومية بوجه عام.

ورغم تفاؤلنا، فإننا نتساءل عن مدى التأثير السلبي المحتمل على تنفيذ الميزانية في حالة عدم تحقيق نسبة النمو المتوقعة وتحصيل المداخيل الجبائية المقررة، وفي حالة استمرار ارتفاع الأسعار في السوق الدولية وتأثيرها على تفاقم عجز الميزانية، مع العلم أن الاتجاه إلى الضغط على نفقات الدولة قد لا يفيد كثيرا، لأن وضع الاستثمارات العمومية لا يصاحبه أي مؤشر للتحسن خلال 2011 عند تقييمها بالأسعار الثابتة، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها الضآلة المالية التي يعاني منها المغرب، والالتجاء إلى القروض، وعدم كفاية المردودية الاقتصادية لبعض الأوراش الكبرى، وهو ما يجعلنا نتخوف من تفاقم عجز الميزانية.

إننا لم نقتنع في الوقت الراهن بالدور الذي يمكن أن يقوم به التدبير المحكم للنفقات، أو ما يسمى بسياسة التقشف، لأن مستوى الحد من النفقات المعلن عنه لا يتعدى 1,5% من الناتج الداخلي، وهذا لا يعدو أن يكون سياسة للتحكم في النفقات ومحاربة التبذير، والتي ينبغي العمل بها باستمرار لكن دون أن تؤثر على السير العادي لمرافق الدولة، وتبقى بذلك سياسة إرادية ترجع إلى الإدارة، كنفقات البنزين والكهرباء والسيارات والأسفار.

إلا أن ما يجب الانتباه إليه هو النقص الحقيقي الحاصل، وبشكل مستمر، في المعدات ووسائل العمل والتنقل على صعيد إدارات الدولة المركزية ومصالحها الخارجية، وهو ما سيكون له انعكاس سلبي، في حالة التقليص منها، على أداء الاقتصاد من جهة، وعلى قيمة الخدمات العمومية من جهة أخرى، فالإنفاق العمومي في حالة وضعية المغرب، يعتبر من أدوات تحريك عجلة الاقتصاد وحسن الأداء في التنفيذ، حيث نلاحظ أن نسبة الحد من الإنفاق العمومي لا تتعدى 25 % بالمقارنة مع 2010، وهذه النسبة قد تصل لدى الدول المتقدمة إلى 45 % كضرورة لدعم الأداء الاقتصادي والاجتماعي وتحريك دواليب الإدارة في خدمة المجتمع.

ومن جملة الآليات والإجراءات المبرمجة في هذا المشروع:

- هيكلة القطاع غير المنظم في اتجاه البحث عن مسالك إدماجه في المنظومة الاقتصادية، وهذا توجه ندعمه، وقد طالبنا به منذ سنوات عديدة، في إطار دعوتنا لتوسيع الوعاء الضريبي، ومساهمة الجميع في الأعباء الضريبية، غير أننا نسجل غياب الإعلان عن البرنامج التفصيلي لهذا الإجراء، والآليات التي تنوي الحكومة استعمالها، باستثناء ما يتعلق بالجانب التحفيزي المنحصر في تخفيض الضريبة على المقاولات التي لا

يتعدى دخلها 3 مليون درهم إلى 15%، وضمان الأمن الجبائي بالنسبة للمقاولات التي تنخرط لأول مرة في القطاع المنظم، وهنا نتساءل عن الفئات الاجتماعية التي يمسها هذا الإجراء، والكيفية التي سيتم بها وضع البرامج لهذا القطاع، الذي يتفاعل بداخله قطاع غير منظم وخطير على الاقتصاد الوطني، والذي يعتمد نوعا من اللصوصية، من تهريب وتخزين ومضاربة من جهة، كما يتواجد به قطاع معيشي لفئات مستضعفة، والتي لا تملك القدرة الشرائية للتسويق داخل المناطق المنظمة من جهة أخرى.

كما أتى المشروع بإنشاء صندوق دعم الاستثمارات و تمويله بنسبة 50% من عائدات تخلي الدولة عن أسهمها في الشركات والمقاولات التابعة لها، وذلك بالموازاة مع إحداث منطقة مالية للدار البيضاء، وهو تدبير من شأنه تشجيع الاستثمار.

ويتجلى الجانب التحفيزي في المشروع في عدة إجراءات، إلا أننا نرى أنه مهما كان الدور التحفيزي لها واضحا وقائما في المجال الاقتصادي، فإنه سيبقى بدون جدوى إذا كان عاجزا عن تفعيل العلاقة بين الاقتصادي والاجتماعي بهدف التنمية والعدالة الاجتماعية، وتفعيل التضامن الوطني، لأن مقياس الحصيلة الإيجابية في الأخير يبقى هو الحصيلة الوطنية وانعكاس التدبير على الحياة اليومية للمواطن، وهي التي تشخص قدرة النماء الحقيقي.

5- تدابير جبائية جزئية والمشروع بعيد عن تحقيق العدالة الجبائية:

السيد الرئيس،

بخصوص الجانب الجبائي، نرى أن العدالة الضريبية يجب أن تتحقق من خلال إصلاح شمولي عميق، يعتمد على توزيع الأعباء العامة على كافة المواطنين بجميع فئاتهم وحسب قدراتهم، بالموازاة مع عدالة توزيع الثروة الوطنية حسب المساهمة في خلقها، وذلك على أساس التساوي في المداخيل المماثلة، وتحميل الأغنياء الحصة الكبرى لكونهم يستحوذون على جزء كبير من الثروات الوطنية، والتناسب في المداخيل المختلفة، وهذا يقتضي وجوب تعميم الضرائب على جميع أنواع المداخيل بدون استثناء، وبدون إعفاء، مع العمل بمعيار تصاعد السعر، والاعتدال في الفرض، وإعفاء الحد الأدنى اللازم لعيش الفئات ذات الدخل المحدود.

وانطلاقا من هذه المبادئ، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2011 مازال بعيدا عن تحقيق العدالة الضريبية، ومازال في نفس الطريق الذي سارت فيه القوانين المالية السابقة، التي تتميز بالبطء في الإصلاح الجبائي ومعالجة بعض الجزئيات، على حساب وضع نظام جبائي شامل وعادل، وما سجلناه أن الضرائب غير المباشرة بما فيها الجمركية ما زالت تشكل القسط الأوفر من موارد الميزانية (44%)، ولاحظنا ارتفاعا واضحا لمداخيل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة تجاوزت 10%، وهو ما يعني استمرار تحميل المستهلكين ما تخسره الخزينة من مداخيل في إجراءات أخرى اختيارية أو مفروضة، عوض التوجه للبحث عن موارد مالية حيث توجد وعند من توجد الأموال، فالضرائب غير المباشرة يتحمل معظمها كافة الشرائح الاجتماعية دون استثناء أو تفضيل.

أما الضرائب عن الشركات، وإن عرفت مداخيلها تحسنا ملموسا خلال السنوات الأخيرة، فإنه مازال وعاؤها ضئيلا حيث أن حوالي 2% فقط من الشركات هي التي تتحمل أزيد من 80 % من مجموع الوعاء الضريبي المخصص لها.

وبخصوص الضريبة على الدخل فإن حجمها لا يتعدى 14,9%، وقد عرفت في الآونة الأخيرة تخفيضا لا بأس به، استفاد منه ذوو الأجور المرتفعة، في حين عرفت الأجور المنخفضة بعض الزيادات الطفيفة نتيجة إصلاح جبائي جزئي، وهو ما يبين وجه انعدام العدل في نظامنا الضريبي.

وينضاف إلى ذلك حيف آخر، يتمثل في استمرار حجم الإعفاءات التي تستفيد منها عدد من القطاعات دون ربط بمردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، كالفلاحة والعقار والخدمات، مما يعطي فرصة للبعض لمراكمة أرباح كبرى دون المساهمة في تحمل الأعباء العامة.

6- دعم المكتسبات في المجال الاجتماعي ومحدودية النتائج:

نسجل استمرار الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، فمشروع الميزانية أكد حرص الحكومة والتزامها بدعم المكتسبات وتوسيعها في المجال الاجتماعي وفي كل القطاعات السوسيو اقتصادية، إلا أنه مع ذلك نسجل انخفاضا نسبيا في ميزانيات التربية الوطنية والتعليم العالي، والتنمية الاجتماعية، والتشغيل والتكوين المهني، وهي قطاعات كنا ننتظر أن تعرف زيادة في مخصصاتها بحكم أولوياتها وضروريتها للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

أما ميزانية قطاع الصحة، فإنها عرفت زيادة ضئيلة لا تتعدى 1,8% رغم الأعباء الثقيلة لهذا القطاع، وهذا يجعلنا نتساءل عن قدرة هذه الميزانية على المساهمة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية في أفق 2015، وحول الأولويات التي تحظى بها التنمية البشرية، ناهيك عن قدرتها في تحقيق التنمية والتغطية الصحية.

وبخصوص التشغيل، فإن مشروع الميزانية يراهن على خلق 18 ألف منصب شغل دون بيان ما إذا كان هذا الرقم يتعلق بالصافي ودون الأخذ بعين الاعتبار عدد الأجراء المقبلين على التقاعد، أم أن الأمر يتعلق برقم جزافي.

وهنا لابد من التوضيح، ففي حالة ما إذا تعلق الأمر بعدد إجمالي فإن حصيلة مناصب الشغل الصافية لا تتعدى 6000 منصب شغل، وهو عدد غير كاف بالتأكيد للتخفيف من البطالة.

ولاحظنا أن المشروع سكت عن إشكالية التقاعد وعلاقة الميزانية بمصير حوار جاري حول إصلاح نظام التقاعد، في الوقت الذي كان من المنتظر أن تتقدم الحكومة بمشروع لإصلاح التقاعد، بموازاة مع مشروع الميزانية، ولم يتم لحد الآن الإعلان عن أسباب هذا السكوت.

ودائما في المجال الاجتماعي، فإن المشروع لم يهتم سوى بشكل جزئي بمسألة السكن، خاصة الاجتماعي، وهو قطاع يمثل أحد مظاهر الإخفاق الاجتماعي عبر العقود الماضية، إلا أنه ما زال لم يأخذ طريقه نحو تحقيق النتائج المرجوة، رغم مختلف الصيغ التي وضعت للتجربة (السكن الاقتصادي، السكن الاجتماعي، السكن المنخفض الكلفة) بالموازاة مع برنامج القضاء على مدن الصفيح الذي لم يحمل المشروع - مع الأسف - أي إجراء جديد من شأنه أن يعزز وتيرة سرعة الإنجاز والتحقيق على مستوى النتائج، خاصة وأن البلاد عرفت عدة كوارث طبيعية كالفيضانات، وانهيار عدد كبير من المساكن في المدن العتيقة بوجه خاص، وبقاء عدد كبير من الأسر دون مأوى، واستمرار العجز في السكن، وارتفاع أثمان العقار بشكل يجعل الفئات الفقيرة وحتى المتوسطة عاجزة عن امتلاك سكن خاص.

وارتباطا مع المسألة الاجتماعية، نسجل أن المشروع لم يؤكد على أي برنامج أو تدابير أو تحفيز لضمان إنجاح مقاربة النوع في مختلف مستويات ميزانية الدولة، التي يمكن أن تبقي وضعية الخلل في المساواة والحيف الذي تعاني منه النساء في مختلف القطاعات، مما يتعين معه إرفاق المشروع بأدوات تكميلية وضبطية لضمان الأهداف المسطرة للنموذج التنموي الذي التزمت به الحكومة في تصريحها أمام البرلمان.

السيد الرئيس،

لابد أن نشير في الأخير إلى إشكالية تنفيذ الميزانية، فمهما كانت الأرقام إيجابية وطموحة، فإن التنفيذ ينقص من مردوديتها الفعلية، إننا نلاحظ أنه بقدر ما يكون دعم الاستثمارات العمومية كبيرا بقدر ما تطرح مسالة نسبة تنفيذ المشاريع، التي لا تتعدى في غالبية القطاعات 60%،(أنوه بالعمل الذي يقوم به وزير التجهيز والنقل على المشاريع الكبرى التي راهننا عليها كمجتمع وكملك للبلاد على أن تبقى سارية المفعول، وإننا بهذه المناسبة ننوه بالعمل الجاد الذي يقوم به وبتنفيذ ميزانيته في الحد الأقصى على مستوى الطريق السيار وعلى مستوى الموانئ الوطنية وعلى مستوى عدة إجراءات، ومن خلال كذلك جل الوزراء الذين نفذوا الميزانية في أحسن الظروف) حيث يسجل كل سنة تأخر كبير خاصة في القطاعات الحساسة، كالتعليم، الصحة، العدل، وحتى في مشاريع الأشغال الكبرى، ومشروع الميزانية لم يأت بأي جديد للتحكم في التنفيذ وفق قواعد الحكامة.

ولابد من التأكيد، أخيرا، على أن مشروع 2011 بقدر ما هو مشحون بالأمل والطموح، فإنه كذلك سيعتمد في تنفيذه على توفير كل الشروط الموضوعية والذاتية لدى كافة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين لتفهم الوضعية الصعبة التي هيئ فيها، وتفهم عدم استقرار أفق الظرفية الاقتصادية العالمية، واحتدام التوترات والصعوبات التي يمكن أن تؤثر عليه في أي لحظة، وارتباطا مع متطلبات القضية الوطنية والدفاع عن سيادة البلاد، وما يتطلب ذلك من مسؤولية وحذر من الجميع لتعزيز الجبهة الداخلية، تضع نصب أعيننا أولويات وواجب حماية المكتسبات، والدفاع عن البلاد لضمان وحدتها وتماسكها واستقرارها.

السيد الرئيس،

إن ما قدمناه من ملاحظات، لا يعني التنقيص من الجوانب الإيجابية العديدة لهذا المشروع، وهدفنا هو الحوار الإيجابي والبناء مع الحكومة لدعم وتطوير أدائها، ليكون في مستوى الرهانات المطروحة على بلادنا وطموحات شعبنا في العيش الكريم وتماسك الجبهة الداخلية الضروري أكثر من أي وقت مضى لمواجهة الحرب المفروضة علينا من عدة جهات، ولضمان الانتصار النهائي لقضية وحدتنا الترابية.

شكرا على انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، السي فاتحي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

يسعدني باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن أسهم في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2011، هذا القانون الذي يعد الرابع في عمر الحكومة الحالية وكمرحلة ما قبل الأخيرة من تفعيل البرنامج الحكومي، الذي نالت على أساسه هذه الحكومة الثقة في سنة 2007، وباعتباره أيضا أداة أساسية للوقوف على مدى قدرة الحكومة على إنجاز ما التزمت به، ومدى نجاحها أيضا في خلق الإضافات الضرورية لمواصلة الإصلاحات الكبرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ومناقشة مشروع قانون المالية لحظة سنوية أيضا لاستحضار المعاني الكبرى الوطنية، ومناسبة للتأكيد على ثوابتنا الوطنية، كعماد للدولة المغربية وتكريس لعراقتها في التاريخ. ونحتاج اليوم كمؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ومجتمع مدني ومواطنين أن نسطح عاليا بقدرتنا على الدفاع والاعتزاز بكل ما أتينا من وطنية بثوابتنا الوطنية، والتي لم تكن ولن تكون أبدا مجالا للجدل والنقاش، ألا وهي ديننا الإسلامي الحنيف ووحدتنا الترابية والملكية كنظام للحكم.

وعلينا أن نظهر للعالم اليوم بالنقاش الهادئ والدبلوماسية الرصينة أن المغاربة الذين خرجوا يوم 28 نونبر 2010 بالدار البيضاء في مسيرة 3 ملايين مواطن، متجاوزين انتماءاتهم السياسية والقبلية وتفاوتاتهم الطبقية واختلافاتهم المذهبية، وفي تمازج بين كل الأجيال، لقادرون على مواصلة التضحيات من أجل صون الوحدة الترابية للملكة ومواجهة كل المؤامرات

التي تحاك من طرف الخصوم لثني المغرب عن المضي قدما في اختياراته الديمقراطية، كاختيار يقلق جيراننا في الشرق وفي الشمال.

السيد الرئيس،

الجزائر لا تستسيغ مغربا ديمقراطيا قويا بوحدته الوطنية، ويزعجها كثيرا أن يمتلك هذا البلد العريق في التاريخ كل مقومات الدولة منذ أكثر من 12 قرنا، ويعيش الاستقرار السياسي بفضل حسم المغاربة في نظام الحكم الذي يريدون، ألا وهو الملكية منذ أن حط إدريس الأول أول حجر للدولة في المغرب، ذلك أن حاكمي الجزائر، والذين يعرفون أن الدولة في الجزائر لم تقم إلا مع بداية الاستقلال سنة 1962، يحز في أنفسهم أن للبلاد تاريخ بدون دولة ودولة بدون تاريخ، ولازالوا يبحثون عن استكمال مقومات الدولة على مستوى السلطة السياسية، إذ أن الحسم في مسألة نظام الحكم في الجزائر لازال لم يتم، إذ لازال المركب العسكري المصالحي يرهن شعبا بأكمله في دائرة صراع الأجنحة الذي لم ينتهي، ذلك أساس الضغينة والحقد على المغرب، هذا المغرب الذي تعامل بمنطق الدولة مع الجزائر أثناء حربها الأهلية، ولم يدر بخلده أبدا أن يصنع تندوفا أخرى على الجانب الآخر من الحدود قبالة تندوف الحالية المصنوعة من دمى الانفصال ومن خيرات الشعب الجزائري، واستمر المغرب بنفس المنطلق يوفر كل الأسباب لبناء المغرب العربي الكبير.

في إسبانيا وداخل بعض اليمين الإسباني الوريث الشرعي للفكر الفرانكاوي، الذي حكم إسبانيا لأكثر من 40 سنة حنين إلى محو اسم طارق ابن زياد من الذاكرة، وقتل عبد الكريم الخطابي كرمز للبطولة من فكر المغاربة، لكن ما يقلق الإسبان ذلك التطور الذي تشهده الضفة الجنوبية للمتوسط من السعيدية إلى طنجة بمختلف الأوراش المفتوحة فيها، والتي ستشكل بكل تأكيد منافس شرسا للضفة الشمالية للمتوسط، وستغدو المدينتان السليبتان سبتة ومليلية، إضافة إلى كونهما مغربيتان بحكم الجغرافيا والتاريخ والقانون والشعب، مغربيتان بقوة الواقع.

إضافة إلى أن هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي يمشي بموازاة الاستمرار في خلق التراكمات الديمقراطية الضرورية لتكون بلادنا جزء لا يتجزأ من العالم الديمقراطي والحر.

لذلك، لا يعنينا لا قلق الجزائر ولا قلق إسبانيا، يعنينا أن نعزز وحدتنا الداخلية ونعمل على تماسك نسيجنا الوطني، ونقوي من إمكانية الأداء الدبلوماسي لبلادنا والاعتراف بالدبلوماسية النقابية كأداة أبانت عن قدرتها على المواجهة والإقناع في عدد من الملتقيات النقابية الاجتماعية والدولية، رغم الإمكانات المحدودة وغياب الدعم الرسمي، وذلك باعتراف السيد وزير الخارجية والتعاون في وحدتنا إذن قوتنا.

السيد الرئيس،

في ظل هذا التماسك الوطني يأتي مشروع القانون المالي الذي يقتضي منا أن نساند كل القضايا التي يطرحها، والتي تندرج في سياق دعم الجهود الوطنية في الدفاع عن الوحدة الترابية، ويفرضها علينا اختيارنا الديمقراطي أن نقدم قراءتنا للجوانب الأخرى من القانون المالي وفق قناعاتنا ووفق ما تقتضيه الحاجة الاجتماعية من إبراز إلى دائرة الضوء بغية تقويم اختلالاتها ومعالجتها بما يخدم الشغيلة المغربية بصفة خاصة وعموم المواطنين المغاربة بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق، فإن قراءتنا لمشروع قانون المالية لن تغفل التحولات المجتمعية التي عرفتها بلادنا في العقد الأخير وبعض الاختناقات التي شابت عملية التراكم الديمقراطي، والتي جسدتها ممارسات تبخيسية للعمل السياسي، كانت لها أثر سلبية على نظرة المواطن للعمليات السياسية ببلادنا، كما أن المقاربات السياسية والاقتصادية للمسألة الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المتضررة من تداعيات الأزمة وطبيعة الاختيارات الحكومية لم تشكل عاملا مساعدا لخلق المقومات الأساسية لتحقيق نسبة نمو تساعد على تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على خلق مناصب الشغل، والقضاء على مظاهر الهشاشة الاجتماعية، وتطوير مؤشرات التنمية البشرية.

لذلك، فان المشروع الذي بين أيدينا يثير لدينا عدة ملاحظات، يمكن تحديد أبرزها في ما يلي:

أولا، مشروع قانون المالية لا يعترف بالواقع ويتجنب الحقيقة:

فالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لم تنتهي بعد ولم ندخل في دورة اقتصادية جديدة، فكل الاقتصاديات العالمية لازالت منشغلة في تجاوز آثار هذه الأزمة بدليل أن نسبة النمو المرتقبة سنة 2011 تقل عن تلك المسجلة سنة 2010، فمعدل التنمية لن يتجاوز 4,2% سنة 2011 بدل 4,8% سنة 2010 على الصعيد العالمي.

وبالنسبة للبلدان المتقدمة، سيجل معدل النمو 1,8% بدل 2,2% سنة 2010 وحتى الاقتصاديات الصاعدة ستشهد تراجعا في معدل النمو من 3,1% إلى 2,8%، ولن تتعدى منطقة الأورو التي لنا معها الشراكة الأساسية 1,7% سنة 2010 و1,5 سنة 2011، وكذلك في الاقتصاد الوطني لن يتجاوز 3,7% سنة 2011 بدل 4,5% سنة 2010.

وبالموازاة مع ذلك، فإن منطلقات مشروع قانون المالية لا تمتلك كل مقومات الصلابة، ويمكن وصفها بالهشة، سواء بالنسبة للسعر المرجعي للبترول 75دولار والغاز 600 دولار للطن وبالنسبة لصرف الدرهم المحدد في 8,5 درهم للدولار الواحد، ونسبة النمو المحددة في 5% و2% كمعدل للتضخم وحصر عجز الميزانية في 3,5%.

هل ستصمد هذه الأرقام أمام عدم استقرار الاقتصاد العالمي وأمام عدم خروج الاقتصاديات الشريكة لنا من دائرة الأزمة؟ ونعتقد أننا اليوم في مواجهة تصورات جديدة للمسألة الاقتصادية والمالية، تحدد معالمها على مستوى الاقتصاديات المتقدمة.

ثانيا، مشروع قانون المالية يجسد نهج سياسة تقشفية:

بداية لابد أن نسجل أن هناك تراجعا بالنسبة لميزانية 2010 من خلال خفض نفقات التسيير بنسبة 10% لكل القطاعات ماعدا التعليم والصحة، ورغم أننا لا نختلف في شان هذين القطاعين، فإننا نستغرب إخراج قطاع العدل من هذه الدائرة وتغييبه كمجال أساسي لإصلاح العدالة ومتطلباتها المادية كما جاء في خطاب صاحب الجلالة، وكذا عدم الاستجابة للحركة الاحتجاجية المتواصلة لشغيلة العدل وعلى رأسهم جهاز كتابة الضبط وإخراج النظام الأساسي لهذه الفئة، والذي يجد مرجعيته في الخطاب الملكي ل 26 يناير 2003 بأكادير مناسبة افتتاح السنة القضائية، وقد تجسد ذلك في رفض الحكومة لتعديل بسيط في هذا الشأن تقدم به الفريق الفيدرالي.

كما غيب المشروع أي إشارة إلى الحوار الاجتماعي، وأكد بشكل غير مباشر على عدم احترام الحكومة لالتزاماتها في هذا المجال، فدورة شتنبر للحوار الاجتماعي لم تنعقد لحد الساعة، وفضلت الحكومة التشاور فقط مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وتغييب المركزيات النقابية.

كما أن المشروع لم يأت بأي إجراء صريح من شأنه مواجهة التآكل اليومي الذي تتعرض له القدرة الشرائية للمواطنين، والتذرع أيضا بارتفاع كتلة الأجور والعمل على تجميدها بمباركة من فتاوي السيد والي بنك المغرب، في وقت تعرف فيه الأسعار ارتفاعات متتالية، تجاوزت نسبة 2%، مما يساهم في التقليل من إمكانات الاستهلاك وما لذلك من انعكاسات على الدورة الاقتصادية.

وبدل مواصلة الإصلاحات الضريبية، جاء المشروع ليوقف مسلسل الإصلاح الضريبي على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، مع استمرار احتشام المقاربات الرامية إلى إصلاح صندوق المقاصة والحفاظ على الوضع القائم الذي يستفيد منه الأغنياء قبل الفقراء، رغم إقرارنا بالإيجابيات التي جاء بها برنامج "تيسير".

ثالثا، مشروع القانون المالية يفتقر إلى حكامة متكاملة:

إن مظاهر الافتقار إلى حكامة متكاملة، تنطلق من نسبة إنجاز نفقات الاستثمار التي لم تتجاوز هذه السنة نسبة 74%، مما له وقع سلبي على وتيرة النمو ووقع على الاقتصاد الوطني في خلق مناصب الشغل.

وجاء المشروع بإحداث صندوق الإنعاش الاقتصادي الذي سيمول من عائدات الخوصصة بنسبة 50%، في وقت لا نرى وضوحا في توجهات الحكومة في الخوصصة وما هي المؤسسات المدرجة في اللائحة، مما يطرح علينا السؤال:

كيف سيمول هذا الصندوق؟

وما علاقة هذا الصندوق بصندوق الحسن الثاني للتنمية الموجود أصلا لهذا الغرض؟

وما هي وسائل تمويل نفقات الاستثمار في ظل تقلص الموارد الضريبية؟

هل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، والذي لم يحدث منذ سنة 2007، هو الحل لمشاكل التمويل للقانون المالي الذي بين أيدينا؟

أما الاقتراض من السوق المالية الدولية وإن كان يعكس الثقة في الاقتصاد الوطني، فإننا نتساءل كيف ستصرف هذه الأموال؟

هل هي كافية لعجز حصر الميزانية في 3,5%؟ هل التدبير الاقتصادي والمالي على هذه الشاكلة يعكس الحكامة الجيدة والمتكاملة؟

أسئلة نطرحها الآن ونتمنى أن يعاكسنا الواقع لأننا لا نريد إلا مصلحة بلادنا.

رابعا، مشروع قانون مالي بدون أفق واضح:

إن المشروع لا يندرج في إطار إستراتيجية تكاملية مندمجة، تربط بين الإستراتيجيات القطاعية، وإنما هو آلية لتدبير الأفق في زمن لا يتجاوز السنة، لذلك يبدو كحدث تقني معزول عن إطاره الطبيعي وليس حدثا سياسية يعكس اختيارات إستراتيجية متكاملة ومندمجة ويظهر كحلقة من حلقاتها الأساسية، إنه القانون المالي للسنة ما قبل الأخيرة لاستكمال الإجراءات لتحرير المبادلات مع الإتحاد الأوربي، ماذا أعددنا ليستفيد المغرب من هذا الوضع الجديد؟

كذلك هل هناك دراسات تبرز التكامل بين اتفاقيات التبادل الحر؟

هل الإجراء الضريبي لتحفيز المقاولات الصغرى بتحديد الضريبة على الشركات في 15% بالنسبة للمقاولات التي لا تتجاوز رقم معاملاتها 3 ملايين الدرهم إجراء مسعف للإدماج التدريجي للاقتصاد الغير المهيكل؟

تلك الأسئلة عنوان لمشروع القانون المالي لسنة2011 يبدو أن واضعيه ربما تعاملوا مع الوضعية بشكل تقني أكثر منه سياسي.

خامسا، معالجة النزاعات الاجتماعية ضرورة لإقرار السلم الاجتماعي:

إن من أسباب توفير شروط الميدانية للقانون المالي للوصول لمستهدفاته، ضرورة حرص الحكومة على النظر إلى الحوار الاجتماعي المؤسس والمنتج كمدخل للإصلاح، يتوخى معالجة الاختلالات التي تعتري المسألة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، لا بد من فتح الحوار الاجتماعي المركزي مع المركزيات النقابية ومعالجة الاحتقانات في عدد من القطاعات في التعليم العالي والمهندسين والعدل والوفاء أيضا بالالتزامات السابقة حول الملفات العالقة لإخراج قانون النقابات وإخراج القانون التنظيمي للإضراب وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي و المصادقة على الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية الخاصة بالحريات النقابية، وإخراج القانون المتعلق بإحداث تعويض عن فقدان الشغل، والانتهاء من مقاربة إصلاح أنظمة التقاعد كمرحلة جوهرية وأساسية لمستقبل فئات عريضة من الموظفين والأجراء والمستخدمين، وأيضا العمل على الاستمرار في مسار مدونة التغطية الصحية بتعميمها وديمومتها وإلغاء الاستثناء المتعلق بالفصل 114.

تلكم بعض الملفات، السيد الرئيس، التي أردنا إثارتها نظرا لمركزيتها في الملف الاجتماعي.

السيد الرئيس،
السيد الوزير،
السيدة والسادة المستشارين،

لقد اخترنا كبلد بإرادة سياسية واضحة، وفي مقدمتها الإرادة الملكية السامية، أن نبني ديمقراطيتنا بشكل يعزز ثوابتنا الوطنية ويقوي أسباب المواطنة في ارتباط وثيق بمواصلة المجهودات من أجل تمكين اقتصادنا الوطني من المناعة الضرورية حتى يكون اقتصادا قويا، متماسكا، مستجيبا لطموحات أبنائه في العيش الكريم، وأيضا علينا امتلاك كثير من الجرأة لتكريس قيم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، والتوجه إلى الحد من الفوارق الاجتماعية ومعالجة الخصاصات الاجتماعية المتعددة، ومحاربة مظاهر الهشاشة الاجتماعية، كل ذلك في إطار الوعي بحاجتنا الموضوعية اليوم إلى عدد من الإصلاحات السياسية في فق استحقاق 2012، بدء بالقوانين الانتخابية وقانون الأحزاب بهدف إعطاء المصداقية للأصل المنتج لمؤسساتنا السياسية المنتخبة ومصالحة المواطن مع السياسة.

السيد الرئيس،

تلك بعض ملامح قراءتنا النقدية لمشروع القانون المالي لسنة 2011، والتي نتوخى من خلالها إثارة الانتباه إلى أن المستقبل نبنيه جميعا، وأن الواقع وإن كان يحتمل التعدد والاختلاف، فإننا في قراءتنا لأوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تحكمنا إلا إرادتنا وإيماننا في الدفع ببلادنا في أن تكون لها آفاق رحبة في عالم اليوم بكل تعقيداته وصعوباته، ولا يمكن أن نكون جاحدين ولا نعترف بالتطورات التي عرفتها بلادنا في العشرية الأخيرة والتراكمات التي تحققت في مختلف المجالات وفي مقدمتها حقوق الإنسان وحرية التعبير وكذلك التوازنات الماكرو اقتصادية التي تحققت والسياسات الاجتماعية التي تمكنت من التقليص من الخصاصات المتعددة والحد من مظاهر الهشاشة، خاصة تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

هذا الاعتراف الذي يحكمه وعي موضوعي، لن يغبطنا حقنا في توجيه بعض النقد الموضوعي للأداء الحكومي عبر أداته الأساسية ألا وهي القانون المالي، وانطلاقا من هذا الحق، السيد الرئيس، فإننا في الفريق الفيدرالي سنصوت ضد مشروع قانون المالية لسنة 2011.

شكر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل الآن إلى المجموعات، الكلمة للسيد منسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل في حدود 10 دقائق، وإن لم يكن في القاعة فأنتقل إلى منسق مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية في حدود 10 دقائق، وإن لم تكن موجودة فأنتقل إلى السيد منسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب السيد عبد الله عطاش. شكرا.

وتكون هي آخر تدخل في الفرق والمجموعات، وبعدئذ سأقترح عليكم طريقة العمل مباشرة بعد هذا التدخل، 10 دقائق، شكرا.

السيد عطاش، عشر دقائق.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة السلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه الطيبين والطاهرين.

السيد الرئيس،
السيد الوزير،
السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمون،

سأضطر إلى قراءة المداخلة في إطار السرعة القصوى والحذف الاضطراري والاختصار نظرا لضيق الوقت المتاح.

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2011.

السيد الرئيس،

قبل الشروع في مناقشة مضامين المشروع قانون المالية، لابد من التوقف عند ما تشهده قضية وحدتنا الترابية من تطورات.

إننا في مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن منطلق مركزية النضال من أجل تثبيت السيادة الوطنية حول الصحراء وتحرير باقي الأراضي المحتلة، نندد بالحملة العدائية والتكالب الذي يستهدف المغرب ووحدته وسيادته، كما عبرنا عن ذلك من خلال مشاركتنا في إطار الدبلوماسية النقابية في التصدي لمناورات خصوم وحدتنا الترابية في عدة مناسبات، وكذا من المراسلات الموجهة من طرف منظمتنا لعدد من المنظمات النقابية الدولية والمؤسسات الأوربية، ومن خلال المشاركة الفاعلة في المسيرة الوطنية، ونؤكد أننا سنواصل هذه التعبئة وراء جلالة الملك، وفي إطار الإجماع الوطني والتعبئة الوطنية الرائعة كما جسدتها المسيرة الشعبية لمدينة الدار البيضاء.

السيد الرئيس المحترم،

أطرح سؤال: هل فعلا مشروع ميزانية 2011 يهتم بالشأن الاجتماعي ويستجيب للمطالب الاجتماعية الآنية والمستعجلة؟

وسأقتصر على ذكر مثالين فقط، حيث أن الحكومة تعتبر أن قطاعي التربية الوطنية والصحة قطاعين ذوي بعد اجتماعي، إلا أننا نسجل أن ميزانية قطاع التعليم عرفت تراجعا في المبالغ المرصودة لما يناهز 3% مقارنة مع السنة الماضية، وكذلك الحال بالنسبة لميزانية قطاع الصحة.

إضافة إلى عدد المناصب المالية الهزيلة، وهي أقل من المأمول، بل أقل حتى من السنة الفارطة، والتي تغطي بالكاد أعداد المتقاعدين وغيرهم، ناهيك عن ما فقد بالمغادرة الطوعية السيئة الذكر.

إن مشاريع السنوات السابقة كانت تتضمن بعض الإصلاحات رغم محدوديتها، من قبيل التخفيض من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، مما أعطى دفعة ولو يسيرة للمأجورين وللشركات من أجل دعم الاقتصاد الوطني، لكن هذه السنة وعدت الحكومة بعدة إصلاحات، منها إصلاح صندوق نظام التقاعد وإصلاح صندوق المقاصة وإصلاح نظام الضريبة، لكن شيئا من ذلك لم يحصل، خاصة وأن الحكومة الحالية في سنتها الرابعة ولم يتبق من عمرها سوى سنة واحدة.

إذن لا نكاد نجد في مشروع قانون المالية لسنة 2011، وهاذين مثالين فقط، ما يفيد أن هناك توجها حقيقيا نحو إصلاح الاقتصاد الوطني، ونحو دعم الجانب الاجتماعي للمواطنين، كما أننا لا نكاد نجد أي إجراء ذو طبيعة اجتماعية واضحة، يمكن أن يرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، رغم أن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب قدمت بعض التعديلات الهامة التي تخص في مجملها الشق الاجتماعي، غير أن الحكومة رفضتها بكل أسف تحت تبريرات غير مقنعة.

السيد الرئيس المحترم،

الحقيقة المرة أن الحكومة تفتقد إلى رؤية واضحة متكاملة حول المسألة الاجتماعية، وتنطلق من مقاربة تجزيئية ظرفية تحاول تدارك المخاطر اليومية بإجراءات تؤخر الأزمة ولا تعالجها أو بتدابير رمزية ذات الأثر المحدود أو المنعدم، ونكتفي هنا بالحديث عن ثلاث ملفات لضيق الوقت: ملف التقاعد كما ذكرت آنفا، وملف المقاصة، وملف النظام الضريبي.

إن الحكومة لم تستوعب بعد التحول الديمغرافي الجديد ببلادنا، الذي يتميز بالتوجه نحو الشيخوخة، وهو ما ينطوي على الخطر في المستقبل المنظور ما لم تتوفر الثروة اللازمة لإرساء أنظمة فعالة للحماية الاجتماعية، لقد تم اللجوء سابقا إلى رفع مساهمات المنخرطين في أنظمة التقاعد، وها أنتم الآن تطمحون إلى الرفع من سن التقاعد بمبرر أن معدل أمل الحياة قد تجاوز 70 سنة، ونقول لكم أن الدول التي رفعت سن التقاعد إلى 65 و67 يتجاوز عندها معدل أمل الحياة 80 سنة، ولديها أنظمة متكاملة للحماية الاجتماعية، إضافة إلى الرقم الذي ينبغي اعتماده ومعدل أمل الحياة لدى المنخرطين والذين لا يتجاوز بالنسبة للصندوق على الأقل الوطني للضمان الاجتماعي 62 سنة، أي سنتين بعد الحصول على التقاعد الحالي.

وبالتالي، فإن توجهكم هذا لا يمكن إلا رفضه ومقاومته لكونه يلزم الأجراء الذين أفنوا زهرة شبابهم في العمل بتحمل عبء ما أحدثته المفسدون الذين عبثوا بأموال اليتامى والأيام والأرامل في مختلف صناديق التقاعد من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى الصندوق المغربي للتقاعد، وفي الصناديق الداخلية للمؤسسات العمومية.

لهذا نقول لكم إن الأجراء غير مستعدين لدفع فاتورة الفساد، وعليكم أن تتحملوا مسؤوليتكم في استرجاع حقوقهم التي ضاعت، وكذلك القرارات الفاسدة.

ولقد كنا ننتظر من الحكومة، كاتحاد وطني للشغل بالمغرب، أن تأتي بمشروع ينصف الموظفين والمستخدمين التابعين للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الذي يدبر صندوق الإيداع والتدبير وأن تأتي بمشروع لإعادة تقييم المعاشات والزيادة فيها، وهذا أقرب إلى العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

أما على مستوى النظام الضريبي، فلم تكن هناك أية مقاربة حكومية جبائية هذه السنة على اعتبار أن المشروع الحالي لم يأت بأي نوع من الإصلاح، بل جاء ببعض الإعفاءات التي عادت إلى الحكومة في تناقض صارخ مع الخطاب التي كانت تدعو فيه إلغاء النفقات الجبائية، حيث رجع المشروع إلى مجموعة من الإعفاءات.

كما أن الحكومة تصرح بأن الرؤية لم تتضح لها بعد فيما يتعلق بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، ونقول إن الحكومة تتفادى الإصلاح الحقيقي لأن هذا النوع من الإصلاحات فعلا من شأنه أن يؤثر على المداخيل وعلى القدرة الشرائية للمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص صندوق المقاصة، فإن مقاربة الحكومة لصندوق المقاصة على أنه عبء على الميزانية هي مقاربة حسابية، لا ترقى إلى النظرة الشمولية لتعالج الإشكالية الهيكلية.

إن إشكالية عبء وتكاليف صندوق المقاصة لا تكمن في حجم تحملاته أكثر مما تكمن في ضعف الأداء الاقتصادي الوطني من خلال نسبة النمو التي تحققها الحكومة، إذ لو كانت نسبة النمو تفوق أكثر أو تفوق 6% كما هو مطلوب ومستهدف، لكانت لدينا من الموارد الكافية لتغطية حاجيات الصندوق.

يجب على الحكومة إصلاح هاذ الصندوق لمحاربة الفساد المتفشي فيه والنهب الذي يعاني منه، بالشكل الذي يجعله مستهدفا للطبقات المعوزة بدل استفادة أكثر من 70% من دعمه من قبل الفئات الغنية والميسورة.

السيد الرئيس المحترم،

أما بالنسبة للحوار الاجتماعي، فإن مؤاخذتنا على الحكومة تكمن في عدم التزام مقتضيات مأسسته، والتي تعني أنه يجب أن ينتظم الحوار الاجتماعي خلال كل سنة في دورتين، الأولى في شتنبر، والثانية في أبريل، بجدول أعمال محدد ومنهجية محددة، قوامها أن كل جولة تنتهي بمحاضر وإعلانات مشتركة بين الطرفين، تحدد الجوانب التي حصل فيها

تقدم والجوانب التي حصل فيها التعثر، ويتم التأكيد فيها على أن تلتزم الحكومة بتوفير المعطيات ذات الصلة بالقضايا المطروحة ومواكبة كذلك الحوارات القطاعية للحوار المركزي.

غير أن الحكومة سارت على عكس هذا كله، حيث خرجت بتصريح أحادي الجانب، يحدد تقييمها الخاص لمسار ونتائج الحوار، كما أنها خلال جولات أبريل 2010، بعد أن ظهر أن الحوار لا يسير في الاتجاه الصحيح ولا يستجيب للحد الأدنى للمطالب، لم تستجب كذلك لطلب ثلاث مركزيات لعقد لقاء مع الوزير الأول والأمناء العامون للمركزيات النقابية من أجل تقييم مسار الحوار.

والأدهى من ذلك، أنه لم يتم الدعوة إلى جولة شتنبر 2010، وها نحن الآن في شهر دجنبر كما هو متفق عليه، بل إن الحكومة مررت عددا من المراسيم ذات الصلة ببعض الأنظمة الأساسية رغم أنها مدرجة في جدول أعمال الحوار الاجتماعي، وكانت تنوي تمرير بعض المقتضيات الإصلاحية، نظام التقاعد في القانون المالي لهذه السنة، رغم أن إصلاح نظام التقاعد خاضع لآلية تشاورية تشاركية، متوافق عليها للجنة الوطنية لإصلاح نظام التقاعد واللجنة التقنية المنبثقة عنه.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وبعد استعراضنا لتطورات الوضع الاجتماعي والاقتصادي ولمسار الحوار الاجتماعي، وبعد وقوفنا على التوجهات العامة لمشروع قانون المالية سنة 2011، والذي لا تعكس توجهاته العامة الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، كما تسعى إلى وضع العصا مسبقا في عجلة المطالب المستعجلة للشغيلة بدعوى الانعكاسات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فإننا نعبر عن رفضنا لتوظيف معطيات الظرفية الاقتصادية والمالية العالمية الحالية وآثارها على الاقتصاد الوطني من أجل تبرير التنكر للالتزامات الاجتماعية واستحقاقات الحوار الاجتماعي، والسعي إلى تحميل الفئات المستضعفة والفقيرة من المجتمع المغربي ومنها الشغيلة تبعات سوء تدبير ملفات التنمية الاقتصادية والتنكر لالتزاماتها الاجتماعية والمماطلة في الاستجابة للمطالب المستعجلة للملف المطلبي للطبقة العاملة بالمغرب.

السيد الرئيس،

تشير المعطيات المتعلقة بالوضع الصحي في المغرب أننا بعيدين كل البعد عن العدالة الصحية، رغم بعض التحسن في المؤشرات الصحية، إلا أنها لازالت دون مستوى العديد من الدول، بما فيها تلك المماثلة لنا في النمو الاقتصادي والاجتماعي، بل كان من الممكن تحسين الحالة الصحية بشكل أفضل مما عليه اليوم.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت المحدد، الآن إذا سمحتم... خمس ثوان.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

السيد الرئيس، آخر فقرة.

إن الاقتطاعات، سأقفز على عدة مسائل، الفقرة الأخيرة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الاقتطاعات التي أقدمت عليها الحكومة للمضربين من أجور أسرة التعليم خطأ على مستوى التدبير السياسي، وخطأ في المقاربة، فضلا على أنه باطل من الناحية القانونية، لأنه تم على غير أساس قانوني لأن الإضراب حق دستوري مطلق لم يقيد لحد الساعة بأي قيد قانوني، ومن جهة ثانية تم الاقتطاع دون احترام المساطر القانونية أو استفسار.

ومن تم ندعو من هذا المنبر التراجع عن هذا القرار الخاطئ، وبهذه المناسبة نؤكد للحكومة أن تعجل بإخراج القانون التنظيمي للأحزاب وقانون النقابات تجنبا للاختلالات القائمة.

السيد الرئيس، الخلاصة، فإنني أؤكد باسم مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، أن ادعاء الحكومة بأنها تولي الأولوية للمسألة الاجتماعية، يحتاج إلى دليل، ولا تجسده الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية وغيرها، مما يجعلنا نصوت ضد مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

نظرا للتأخر الذي سجلناه في بداية الجلسة، ونظرا لأهمية تدخل السيد الوزير، ونظرا لأن بعض الإخوان بدؤوا يرجعون إلينا والحمد لله، فإنني أقترح عليكم أن نتوقف ساعة وربع، على أن نعود على الساعة الثانية والنصف بالضبط لنستمع إلى أجوبة السيد الوزير، ثم نستمر في التصويت على الجزء الأول.

اللي بغيتو، أنا موجود، ولكن أظن أنه من المعقول أن نتوقف ساعة وربع بالضبط.

شكرا، رفعت الجلسة.